

عندهم فعدمه وجب عليه ان يكون على حد المحذور اما على ما ذكره من ان
اراد المحذور انما هو فاعلم ان ذلك كون السبب معلوم على واحد واحد فانه فاعلم ان هذا المعنى ليس ان لا يوجد لا شاع
كون السبب معلوم على واحد واحد بل هو ان لا يكون له من ذاته احد وهو العلم السبب على ما يلحق فاذن ما يتبع
المتاخر وهو ما يظهر لان المعلول ليس له من ذاته احد فاعلم ان يكون انما على ما ذكره من ان لا يكون له من ذاته احد فاذن ما يتبع
هذه المعلول لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
المع ان ما يظهر منها من ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
هذه المتاخر ويكون السبب منها من ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
والحال فاعلم ان السبب هو الكل من زمانه وليس لكل من السبب ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
يجب ان يكون السبب هو الكل من زمانه وليس لكل من السبب ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
على من حيث السبب كان على وجه لان العلة باحدة الوجوه المذكورة على وجه ولو كانت على وجه موجبة للسبب
لكانت على وجه الشكل الباقى لا شاعركما في العلة الموجبة كما علمت مع ان الشكل منقسم على الصورة او
تحت فخره ومع لا يحتاج الى المخرجه التي وقع فيها القليل في الحال فاعلم ان السبب لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
او قال في غير السبب في خرج الاشياء من حيث فخره اب اعترض الامام ان المتبقي قد يطلق على المتلازمين الذين
يتعلق احدهما بالآخر اما من حيث التصور او من حيث الوجود كما يجنب المتأخر ان لكل من الوجود وكما لم يستقم
المركز والجمية في الوجود البقاء وكوجود الملاء ونفى الخلاء في التصور على غير كون في الخلاء او احدهما او قد يطلق
على احدهما بالانفاق للمعلولين اتفق انها صدرت عن علة واحدة يجب ان يكون لا يكون لا يكون بالآخر
بغض غير ذلك كما علمت العقل المذكورين ولا شك ان وقوع اسم المعرف في الموضوعين ليس في ذاته
الفرق هو تلك المسألة المعلومة انتهى وهذا كلام فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
بنسبة علته فلا تزم ان يكون احدهما متقدما بغير الآخر على ثالث وكذا يتاخر الاخر عن ثالث احدهما لا يوجد
لانه لا يلزم من علة المتلازمين عليه الاخر و هذا ظاهر وانما يتاخر ما ذكره اراد ان يتعلق احدهما بالآخر
ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد فاعلم ان لا يكون له من ذاته احد
فلا يلزم السبب على رابعه لان السبب انما يكون على رابعه يكون احدهما علم موجبة او بها معلوم لان ذلك

فان لم يوجد رتبة انقاربي وانما ثباته فلا بد من حكم بان الوجود والعدم
 عدم الحلافتا من جهة الوجود والعدم لان عدم الوجود لا يخلو ولا يمكن الوجود
 فكذلك في شئ من الاشياء لان انقراضه وانما كان مطلقا لانه لا ينفك عن
 هذا ما راد في وجود الحوي مع وجود الحوي بالوجود والعدم لان الوجود
 والحوي ممكن مطلقا لان كان مع وجود الحوي اولاه وجوده ولو كان وجود الحوي مع
 الحوي غير ممكن لكان واجبا فاعلم فيه وانما راد في الوجود والعدم لان الوجود
 شرط فعلي الاول لا يلزم العقل بغير عدم الوجود والعدم لان الوجود والعدم
 المعلوم لثالث وظهر انه لا عليه ولا معلوم لثالث وظهر انه لا عليه ولا معلوم لثالث
 الى اخره من الممكن ان يكون التلازم اما بالوجود والعدم لان الشئ لا يمكن
 وادخلها على الخارج وجود التلازم او ان لم يكن معلوم لثالث وادخلها على
 لانه يجوز ان يكون غير معلوم لثالث وانما راد في الحكم بان المعلول المعلول
 فمما خرج عن علته التي هو المعلول البعيدة وليست العلة البعيدة فمما خرج عن علته
 غير كاف بل لا بد من انقضاء علاقة العلته البعيدة في المعلول فاعلم وانما راد في
 العقل الموجود عن علته الواجبة واجبة في جميع الحالات ومما راد في العقل الموجود
 لوجود الواجب وادخلها على العقل الثاني والعقل الاول كلاهما فمما راد في العقل
 او ان ينفك العقل الثاني والعقل الاول فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل
 والعقل الاول فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل
 بين العقل الاول والعقل الثاني فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل
 الحوي لا يكون مع علته فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل
 لا ليس هو احد على شئ من صفات ما عدا ما يلزم من ما عدا ما يلزم من
 فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل الاول فمما راد في العقل
 والعلافة بينهما ليس على انهما لثالث من البين وانما راد في العقل

او در صورت اطلاق التعريف الشيخ في الشك ولكن بانه ليس باقصر انما ذكره انتم لانما ينبغي الكلام
 على ان السلام لا يرد من ملاذ اهلنا بل اطلاق التعريف قدح هم من جوبهم بحكم اهلنا لا نقض
 الكلام عليه فاذن وجود كل منهما عن سبب مفصل او فيه ان هذا غير لازم فيها سبق لازم لم يطل
 فيها سبق الملاكون والصورة على مطلق او انه مطلق او واسطة ولا يلزم من ذلك اطلاق كونها
 على وجه فجز ان يكون في الصورة المطلقة جزء اخر من العلة المتأخر في عصر على وجهه كما فيه في
 السلام فلا يحتاج الى ايجاد سبب مفصل ثم انما من انتم انتم انتم العلة الموجبة لا يمكن ان لا يرد بها
 العلة الموجبة بل واسطة ولا يلزم من ذلك كونها لا يكون معلولاً موجبة مثلاً بل وكذا معلولاً علة
 موجبة بها معلولاً على وجهه معروضاً للارتباط الاقفاً بها لا يكونان مثلاً بل لا بد من الاتهما الى
 على وجهه لا يلزم من الابدان المذكور كون الهوى والصورة معلولين بسبب مفصل بل يجوز ان يكونا
 معلولين بسبب واحد لان العلة والحد لا يوجد المذكور وتعلل المراد ان المراد ان وجود كل منهما
 يتلخذه الى سبب واحد مفصل وذلك السبب يقيم الهوى باعانة الصورة ولو بتوسط واسطة وهذا غير
 المعنى بل هو ان كلام الشيخ في الشك ولكن على لا يحتاج على هذا الى البناء على اطلاق السلام
 كما سبقه غير سبب واحد وذلك السبب هو واحد اما ان يقيم كل واحدة منهما اطلاقاً من هذا الكلام
 ان الهوى في الصورة في حيث هي دون التعلق بالهوى بجميع المتطلبات والصورة و
 خلاصة ان السبب يقيم الهوى اما يقيم حادثة كل منهما الى الاخر فنفس وجودها بينهما وذلك هو ما يطل
 واما ينبغي حادثة كل منهما على معروضها او خارجها او عن دون حادثة اطلاقاً من جانب الاول اطل
 لان الهوى والصورة ليس خارجين لموضوعين محققين وكذا ان في واما لا كان الاقفاً
 واما يطل خارجها فيقتل السلام وهذا لا يثبتها الى السلام ثم بين العلة وبينها ان السلام
 لا يكون بدون الاقفاً ودون فرض ثالث وكذا ان ثالث والا بطل الكلام ثم ما لم يثبت
 الا لرباط الاقفاً في فرض السلام ولا يكفي العلة ان لا تفقد فاذن لم يثبت واما ان يكون الاقفاً
 من جانب واحد الهوى غير خاضعة لان بقدر البنية للصورة فالصورة هي المتفكر اليها وبقدر لان
 الا لرباط الاقفاً في فرض السلام ثم ان السلام ان لا يرد بـ الا لرباط الاقفاً في نفس ذاتي

السلام

كنهن ذاتي المتلازمين فهذا واجب وان لا يكون بين المتلازمين ملازم الاقترار بين واسبا لانه
 ان اقترارهما الى الاخر فسيها عدم فاعرف ان اقترار كل منهما الى الاخر قد يستحيل وان اردتم
 الاقترار مع من ان يكون بين ذاتي المتلازمين انفسها او يكون لاصدهما الى متعلق الاخر كما يشبه
 قولكم في المقدم المتعلق في كل المتعلقين في ذاته في نفسه يجوز ان يكون الاقترار في الهوى والصورة
 كل منهما الى حواضن الاخرى وذلك مع المتلازم والعرف مع الاقترار الى المورد في المتلازم وان
 الحواضن مطالب بالبرهان اعلم ان الشئ في تبيان هذا المطلب البطل او لا يكون والعلاقة
 بين الهوي والصورة علاقة المضاف لفحة المفضل كل منهما بعد ان الاخر ثم قال ولما ان
 يكون العلاقة بينهما اربن فكافي الوجود ليس لاصدهما علا ولا معلولا لكن لا يوجد اصداهما الا الاخر
 يوجد لكل شئ ليس لاصدهما علا ولا معلولا الاخر ثم فيها هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع اصداهما
 على رفع اصداهما على رفع الاخر من حيث هو ذات بل يكون اصداهما على يكون رفعها لا على ان يكون
 مع رفع لا رفعها موجب رفعها فكافي ليس رفع اصداهما من الشئين المذكورين على رفع الاخر بل لابد ان لا يكون
 مع ارتفاع الاخر فلا يخلو ما ان يكون رفع الرفع فيها موجب رفع شئ ثالث غيرهما اوجب على رفع شئ
 ثالث حتى لا يرفع عرض ذلك ان لا يكون رفع هذا او لا يكون شئ في ذلك فان لم يكن بل كان
 ليس برفع هذا الا مع ذلك وذلك الا مع هذا من غير ثلث غير ثلثها وطبيعة كل واحد منها متعلقة
 بالوجود بالفضل بالاخر فاما ان يكون ذلك مستهتما فيكون معصاة وقد بان انها ليست معصاة لما
 ان يكون في وجودها وبين ان مثل سهر الا يكون واجب الوجود فتكون في مرتبة ممكن الوجود لكنه ابر
 بعينه واجب الوجود فلا يجوز الله ان يصدر واجب الوجود بذلك الاخر فيجب ان يصير واجب الوجود
 هو واجب الوجود في الاخر الا اذا اردت في العقل شئ ثالث ويكون ذلك ان ثالث في حيث هو على
 بالفضل فتكون هذا انما يرتفعان ليس برفع شئ ثالث وقد قلنا ليس كذلك هذا حلف فقد بطل هذا
 ونفي المتى احد الفسدين الاخرين فاكافان رفعها ليس برفع شئ ثالث حتى يكونا هما معلولا
 فليظهر كيف يمكن ان يكون ذات كل منهما متعلق عفا رة ذات الاخر فانه لا يخلو ما ان يكون
 كل واحد منهما يجب وجوده من العلاقة فواستلزاما فيكون كل واحد منهما هو العلاقة العرفية الواجب

وحد ما جرد هذا الحال اما ان يكون احداهما اقرب الى الثالث فيجبر هو الاوسط وان كان
هو العلوي يكون الخي هو القسم الثاني الذي قلنا ان العلاقة بينهما علاقة بها احداهما علوي وان لم يعلو
فاما ان كان رافع احداهما وجب رافع ثالث يجب عن رافع رافع اثني منها فقد صار احداهما علوي
وعلو العلوي والا لم يرفع رافع الا على اخره على ان يكون احدهما معلولا والا فرفع علو فليقله الثاني
ايها ينبغي ان يكون احداهما مسموعا بطلان عليه اليهودي واثبات عليه الصورة فقل في هذا
الكلام ان الشيخ ابطال التسليم المجرى عن علاقة العلوية بينهما بان حفره في التسليم يجب الوجود
والظن عدم كونها معا لعل لا يظن الثاني بان ما هذا مستلزم لا يكون واجب الوجود فيكون
ممكن معلولا الى اخره قال في قوله بن ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود اما ان كان ما بين
من قبل في الفصل السادس من كتابه الاول ان داعي الوجود العباد بالعدد لا يكونان متكافئين بان
يستلزم كل منهما الاخرى وبان ذلك موقوف على ان التسليم لا يكون من دون عدمه على ما قرر
الشيخ في رسالته في تلك المسئلة في كلام الشيخ مريح في ان التسليم المتكافئين يكون من دون علاقة العلوية
والا فليقر احديت ابطال السكايف بين اليهودي والصورة ويكون بطلان التسليم من دون
طائل واما اشارة الى ان واجب الوجود واجب من جميع جهاته واليهوي بالبقوة والصورة حالة
في اليهودي مريح لا توقف الدليل على ما بنى عليه انه سخط التعبير الطوسي على خلاصه الدليل الى اليهودي الصورة
ليس معا لعل بل هما متساويان في الوجود فقط لا في الحقيقة بحيث لا يتصور وجودهما الا في مقرر
لذلك اما احدهما علوي والاخر لا يخلو اما ان يكون العلويين ثالث او احدهما علوي والا فليقله الاول
لا سبيل الى ان ثالث لان مثل هذا لا يكون واجب الوجود بل فكما كل واحد منهما معلولان على وجهين
سلسلة العلل الى الثاني انفعال تعالى حده فقد صار العلويين ثالث وقد فرض انها ليس العلويين
لثالث اهلا فاما الكمال العلويين لثالث فلا يصدر ان عنه في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون
احدهما واسطة للآخر في كتابه ان كلا منهما واسطة فهو دور على بل احدهما فليقله التسليم عليه احدهما واما
الثاني احدهما علوي لثالث فهذا ان ثالث يجب مريح وجوب الاخر التسليم فهو واسطة في وجوده والا
فقد ادى الشيخ الى ان من قبل هو انها متساويان من دون علاقة العلوية فاذن صان ان احدهما علوي

المفهوم وفي آفة المفهوم مع افتقار كل منها الى الآخر اوضح استغناء كل عن الآخر وفي اجتماعهما ان يكونا
الهيولى على الصورة ولم يذكره لان القابل لما يمكن انما هو له ولا وجهه ولا مع غيره ولا يشرقي انما الكلام
الى المطلق وانما بينهما ان لا يكونا مفهوماً بل مفهوماً واحداً مع عدم الظاهر سبحانه في جانبها انما هما
فهما ان الى مفهوم واحد وقد ثبت الغير الطوسي على ان السلازم لا بد فيه من حاشية فقال اما الصورة
التي يفارق الهيولى الى بل فليس يمكن ان يقال انها على مطلق الوجود والواحد المستلزم لغيرها
لا دلالة ولا متوسطات مطلق بل لا بد من احوال هذه من ان يكون على احد الغنيين الباقين على
ان العلم باحدة هذه الوجوه لا يكون الا مسجداً لبل لا يمكن ان يحصل العلم اصنف من يحصل العلم وهذه
الاشخاص بتبدل مع بقا الهيولى الشخصية فافهم كذا اولاً يطلق ان التبدل مع بقا الهيولى انما هو
بطلان عليه الصورة الشخصية دون طبيعة الصورة والاهم في ذلك ان السلازم كون الصورة على مطلق والمطلق
فيما هو تبدل الصورة على الهيولى مع ذلك والمطلوب انما يكونها على باحد الوجوه المذكورة مطلقاً فيما هو تبدل
الصورة وقها لا يصح باللسان المذكور في المتن وقد سبق خبره ثم قال ان السلازم ان الصورة الجوهرية اذا
تأخرت الا لا في عالم معجب به لا لم ينشأ المادة موجودة معجب التبدل مع المادة لا محال بالتبدل وليس
ان يقول نعم التبدل بقا الهيولى على ان يكون الهيولى ثابتة ثم اخافت لان الذي يقوم فيقوم بقوم هو واحد
اما بالزمان او بالذات وبالجذر لا يمكنك ان تدبر الا فاما انتهى وعندني في حله ان الشيخ قصد بهذا الكلام
المطلوب كون اننا لم نعلم لكل منها مع الآخر وبالاخر والى حل ان الهيولى التي تجوز ان تفارقها الصورة كما
في الغابر ان كم يعجب به لان الصورة انما لم يكن للهيولى وجوداً بالفعل لان حقيقة الهيولى قوة محضة
لا يقوم وجوده الا بطرفاً لا حقيقة يكونها بالفعل كما هي الحقيقة في الزمان فلا يمكن ان يقال بالضرورة المحب
من دون افتقار من جانب الهيولى الى الصورة اما باللسان الذي فرغ به كلام الشيخ وفي الزمان او لا
ان ما حقيقة هو ان يكون الحقيقة الطارئة عليه من وجود الفصل لا ولا يمكنك ان تقول ان المفهوم
يقوم الصورة بالهيولى لانه انما هي الصورة فلا بد من ان يقوم الهيولى اولاً بالذات او بالزمان
ثم يكون سبب وجود الصورة ولا يصح قيامها بالفعل كون حقيقة قوة محضة الا اما الصورة فلزم
الدور وهذا معنى قوله لا يمكنك ان تدبر الا فاما من هنا ظهر بطلان الشئ المتروك من الشئ

حتى لا يتبين هو كوني الهبوطي فله الصورة المطلقة على ما قررنا لا يتوجه اليه الا ما دام عليه ارحم بان قوله
 مضى البديل فيتم لا محالة بالبديل ليس محسوسا على الاطلاق فان الجسم لا يتحرك عن ابن رشكل ومقداره في
 نزول خبر ومنها ويقوم به خروا اخرتم لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صوراً موقوفة فلعلم ان مضى البديل
 لا يجب ان يكون مضى المادة بذلك البديل بل هو محسوس ذلك لكان انما يصح في بعض الاشياء بالبرهان والما
 الخبر الطوسي فقد حل كلام الشيخ هذا على بيان كيفية الصورة والما عليه الصورة فقد لزمت من تحقق السلام
 ولا يحتاج في اثباته الى دليل زائد وانما كان اعتراض الامام رحمه الله راجعاً الى المنع والنفق كان
 اقامة المنع بالصورة ناجية عنده حكمه فلا يلزم لان السلام بين اذا كان معلوماً على علمه بالثبوت يجب ان يبا
 افتقار الى بعضها واذ الهبوطي فالحق ولا يكفي في ارتفاع السلام فحق الصورة لكن المنع محل على زعم اهل
 عن البعض بان عدم انفعال الجسم عن هذه الاعراض انما يقتضي احتياج الجسم لان كونه جسيماً في وجوده وسهولة
 الابتنى في حيث هو انما هو كونه كذلك لا يثبت حيث هو دون كونه كذلك لان حيث هو انما هو انما يحتاج الى
 الجسم عينه واما قولهم لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صوراً فقد بطل على انه من الشك ان ثبت وجود الصورة
 بانها بغير المادة فقد ثبتت اسسها في باب الامام العكس فان كل صورة مفقودة وليس كل بغير صورة بل في المنع
 الذي هو الصورة انما هو جوهري بغير جوهري هو محله وماده وهذه الاعراض اقامت احوالاً لانها اقامت
 مسحة لاني حسبها بل في شخضها انما هي عارضة لجسمها ولذا لم يمتنع الجسم فاذن انفق بها غير
 متوجه واما قوله فلعلم ان مضى البديل ان فليس يخفى ما ذكره لان الذي ذكره انما يفيد كوني مضى
 الا ان في بعض الجسوم شخض بالابتنى وذلك لان في اقامة المادة بالصورة انتهى وبعد اطلاقه لا يكون
 الى طائل لان حاصل بعض الامام ان عدم الانفعال كونه على ان مضى البديل فيتم البديل
 لزمت كون الاعراض اللازمة لبعضها بغير الجسم باعقاب الالهي فلا يلزم افتقار الجسم التي تلك الاعراض
 فيلزم كون الاعراض صوراً لان الفرق بين الاعراض والصور لم يكن الا بافتقار المحل فاذ انما
 حال هذه الاعراض اليها معارضة صور وليس في هذا انهم العكس ولا في اني الشك فيثبت وجودها بغير
 فلا بد ان يكون مضى هذه الالهي لا يلزم بها الجسم ان مضى البديل انما يجب كون المضى معاً
 فلا بد عليه حيث يبرهن بان زائد فاما ان لم يثبت شخضها فالجواب على قولهم ان كل كلام الامام رحمه الله

والا جازا عن البعض بانه انما يلزم من عدم ان شكاك افعال الجسم لاني كونه مما يل في وجوده ونسخته
انما لا تظهر بتقلب الى اصل الدليل فيقول يجوز ان يتنازع اليه الى الصورة في نسخته فقط لاني
تقرر منها وانما يتنازعان المتنازع ليس الا بين الجسم وبينه وان شكك المطلق الى هيئة تلبس من اصدار
منه الجسم الى هيئة الشكل فليزم كونه صورة وكذا في الاخرى وان وضع قائل بل الصورة في الجواب ان يقال
ان المتنازع من عدم التنازع هذه الاخرى ان نعم نعم واحد اربابا افتقار في بينها وبينها افتقار
من جانب هذه الاخرى اني هيئة المثل فهيئة الجسم بعض هذه الاخرى وهذا لا يمكن في اليهودي لانها
قائمة لا يعلم ان يقضي الصورة قائل اما على ما قررنا كلام الشيخ فليس هو ايراد الامام عن اصولها
لا يخفى ثم قال الشيخ ليس يمكن ان يكون سنان كل واحد منها عام بالاخر صيحي كونه كواحد منها معينا
منها بالاجزاء على الاخر وعلى نفسه انتهى اعلم ان الشيخ قد بهذا الطال كون المقيم فيها كواحد منها بالاخر
وتقرره واضح مع كون الكلام في كونه معينا لها في الاخرى دون افتقار من جانب اصلا فانك
قد بينت بها السحالة فانه كل بالاخر قلت لم يكن ذلك مقصودا بالذات بل المقصود من قوله ليس
بوجب الطال كون اليهودي المقيم فيها للصورة باليهودي لانه هناك وهذا الطال من اعادة كل بالاخر
مقصود ويمكن ان يكون مقصود الشيخ من الكلام ان يبي الطال كل سعي فانه المقيم عدم الحاجة اذ هو خارج
كل الى الاخر فتقوله لا يجب ان لا يطل الا فانه عدم الحاجة وفور الوجود ذلك ان لا يطل
كون المقيم فيها باليهودي لا يطل الادارة لكن لا ذكره وهناك فيما يصح تبدل الصورة فذكرنا بانها ليست هي
قال للصورة الكائنة القاسدة لعدم ما يجب ان يطلب كيف انتهى يعني انه قد ثبت ونفى ان للصورة معنى
مالا في من الشوق انها شريك للفاعل فيجب ان يطلب كيف ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون ذلك على احد
لاسم ايا في دهر ان يكون اليهودي لوجود سبب اصل من معنى متعقب الصور وادبنا ثم وجود اليهودي في
معنى ايراد حاشي را كيفة ومقصوده ان العلم انما لا يوجد اليهودي الفاعل الاصل وهيئة الصورة المعينة لوجود
هيئة للصورة ليعلم على الفاعل وهذه العلاقة مع الفاعل بالشخص ولفاء الصورة بتوارد الافراد وانما
صلى بتوارد الافراد لانه في غير الصورة القاسدة وانما في الصور اللازمة فهيئة الصورة الباقية من
شخص معدوم قال الشيخ في الشخص بها الصورة في نسخة هي واما بالصورة على وجه يحمل سائر كلام غيره في المحل انتهى

وبقية ما بين ان الهوى نفقة الى الصورة في وجودها نفسها اذ ان تجزئ الى شخص الصورة
 سعادته الهوى وهذا لان هذه الحال لا تصور بدون هذه الحال والشخص الهوى من الصورة لا
 من شخصها بل من منسبها لانها من جهات العلم الفاعل للهوى وسمى بالهوى فاعلم ان الصورة
 اطباء الكلام في هذا قوله لم يخط الساطع اطراف الكلام وعلم من لا يسلم ان الصورة ان كلام الشيخ
 ليس له السمع به الفخر المسمى وهو من صفة دمار انما في كلام الشيخ بناء الكلام على الشرائط والارتباط
 الافتقاري في ملازم معلولى على واحد وقوله فالهوى ليست له موجبة التلازم او تركها لها فبشيء لان
 في معلولى على موجبة بل الشرائط افقارها ارتباطا بان يكون احدهما على موجبة فقد في العلم الموجبة
 والآخر التلازم فجا بين على موجبة ومعلومها وقد قسمها فكون احدهما على موجبة او ارتباطا افتقاري مطلقا
 مع ما لم لا يقتضى العلم الفاعل والى فرق بينها وبين الشرائط الغير الموجب فالاولى ان يقال التلازم انما هو بين
 الهوى وطبقة الصورة والهوى لا يلزم ان يكون محالها اذ الطبقة الصورة والا ففقدت عليها بالعلم
 فلا يكون قابلا معها بل مركبا من قابل وصورة فتأمل قوله والى هذا ان اشار لقوله كان مورد على العلم
 بان عدم قيام الهوى بالفعل بدون الصورة لا يوجب عدم عبادتها فان كانت الى دفعه بان ما ذكر
 مبنى على ان التلازم لا بد من افتقار احدهما الى الاخر لوجوب من الوجه كقوله فعل قوله هو موجود دائم
 دائم الوجود فغارق الذات اه لانه سبب لوجود الهوى والصورة فلا يكون من الاجسام وما
 يتعلق بها من الفوضى فلا بد من ان يكون غارق في الذات والفارق يستحيل عليه عدم على رايهم
 قوله صاحبهما كحل العلم انما في الغيبة اه انت لا بد عليك ان الصورة المطلقة لا كانت
 تركية لما على الهوى كانت متقدمة عليها فكون جعلها متقدمة على جعل الهوى ثم الهوى علم شخص
 الصورة فهي متقدمة على شخص الصورة فعمل شخص الصورة بعد جعل الهوى فاذن جعل الطبقة غير جعل الشخص
 فواقع في افواه الناس مثل الفاعل قوله وجوه من تقدم ان جعل الطبقة هي جمل الافراد انما
 انما في جمل الاغنياء غير سدد ولا مطا في رايهم ونقص ذلك ان الطبقة المطلقة في نفسها وجوه
 لكنها حاله لان بتعدد تركيز بحيث يكون في كل غير من انحاء الوجود وان شخص ففريق فالوجودات
 التي يوجد بها الهيئة عين هي متكررة متكررة واذا نسب الوجود الى الهيئة نفسها واحدة فالطبقة هي

موجودة لوجودات وموجودة لوجود واحد والوجود الواحد المنسج حالها كذا في الوجود في صورة تاليد
يكون كذا فالحقيقة المطلقة لوجوده لوجود المطلق والهيئة بما هي كثرة موجودة لوجودات كثرة وهي كذا
فالوجود المطلق الذي بهما موجود بهما الحقيقة نفسها ليس وجودا البها والوجودات البها في الحقيقة التي بها وجدت
الهيئة عند التكميل لوجودها الطبيعي وهذا الوجود الطبيعي والكان في لوازم الوجود الالهي لكن للوجود
الالهي تقدم عليه بالذات فلو عدم الاشخاص في اسنى الوجود الطبيعي لا يفرق بين الوجود الالهي والوجود
المتلزم اتفاقه استلزام اللزوم المتأخرة للمزومات هذا طريقا لا يحسن العقل المتوسط في
ظاهر الامر فاذا تخلف هذا علم ان الصورة المطلقة بما هي موجودة بالوجود الالهي على وجود الوجود
فالقيم لله في اوجه وقر الصورة من حيث هي عا حاد ثم فاعلم لله في ما وجد اله في ثم تخلف على حيث قلته
اله في فتنحت منها على ان الفارق اذ اصل من الالهي على كل على الصورة المطلقة فوجدت
ثم باعنا هذا اذ اصل فيه سبحانه على اله في فوجدت ثم اذ اصل فيه على الصورة فتنحت على فاعلم المحل فوجدت
بالصورة في التنقذ في كلهم على طبق مرادهم والذات علم محله الحال ثم مراد انك في هذا السبيل
بالصورة المطلقة اتفاق العا في يكون متاخر عن وجود اله في فاعلم فاعلم عليها واجاب عن المحل
وولانا بان نفس الصورة متقدمة على وجود اله في واما الالهي فبالصورة فتأخرة في وجودها فاعلم في
نظر على ونقل في في وجود ان اله في منه نقل الخلف وجدت قبل الاتفاق بالصورة لزم قيام الفعل
بغير المتصل وهذه الكلام غير فهم لانها منها ليست بغير انها لا وحدة ولا كثرة ولا عا ولا فاعلم
على فاعلم انها متقدمة الذات بهذه الصورة فهذا لا بهام لا بنا في قيام ما يتصل به ذلك ان يقول في وجود
ان الصورة لوجدت بدون الاتفاق اله في بها كانت فاعلم عليها ثم بعد ذلك بغير عا في مرتبة
لنا في هذا المتعلق العقل هو متاخر الفاعل فاعلم في الاشادات واعلم ان اله في متقدمة
في ان يقوم بالفعل في متاخر الصورة لكن ومع الامام كلاما في اله في متقدمة في الصورة اتفاقا
في وجدت وحيث يكون متاخر الصورة وانغير الطوسي جاز ان يكون مراد الشيخ هذا ويجعل ان متقدم
الشيخ ان اله في متقدمة في وجودها بالفعل في شخصها في متاخر الصورة فذات اله في متقدمة في
نفس الصورة وتخصها في متاخر الصورة فاعلم في الطوسي ايضا في وجودات الصورة حيث

عن حيث هي غير متعارفة للهوي فتوجد في غير تعارفا لها فتشخص على هذا انقاف الهوي المطلقة بالصوره
فليس حله بالصوره انما هو هذا في بالصوره ان الحول لا يكون الا حاجه ثم بعد البناء والشي قد ظهر في
كلام الانام عليه التسمية قول الغير الطوسي ان الصوره وجدت غير تعارفا ثم ما رتب وجود الهوي
وتحقق ذلك ان الصوره وجدت وجود الهوي ثم تشخص في الهوي فالا انقاف انما
بالصوره والتشخيص هو بعد انقافها بالصوره المطلقة وليس شك انقافا لمحل هذا هو انقاف
الصوره في الصوره انما كان حكم بان حله الفرد يستلزم حله العنقه لان حله شي في
شي من دون حله ما هو غير متفعل لكن لا يعنى باستلزام حله الفرد حاجه العنقه فالحول هنا
الصوره المطلقة باعتبار الحاجه في اللازم لها وهو شرح الفرد في هذا المقام
هذا الفرد لا يعنى لان الانقاف لا يعنى من بعض لعدم المحل على الوصف ويلزم ان يكون
الهوي في نفسه على طبع الصوره او لا يكون طبعه الصوره حاله فيها والقول بان انقاف
الهوي انقاف انفرادي لا يعنى الوجود من حد ومن عرجه سماه المنه في ان انقاف الانقاف
الانفرادي لا يكون موجوده في الخارج والصوره من الموجودات الخارجيه ولا سبيل الاباكار
السنه عا الا انقاف الانفرادي تقدم الموصوف على العنقه بل انما هو في خصوص الحقايق العنقيه
ولا بعد فيه لان الانقاف بالصوره انما هو المحقق بعد صورته الصوره في مرتبه التشخيص فلا يستلزم بالصوره
الا عدم الموصوف على شخص العنقه فخال فيه وانما في ذلك المحقق ما بنا بان انقاف الهوي
بالصوره انقاف ذهني فلا يستلزم تقدم الهوي عليها الا في الذهن وانما عرفت عليه بان
الانقاف هنا وجود الصوره في الخارج فلا يكون ذهنا وقيل في تقرير الكلام المحقق ان
الانقاف على محسن انقاف محسب بترتيب انما الانقاف عليه كما في انقاف الجسم او
في الخارج فانه يصير الجسم او في الخارج ويترتب انما الاسوديه في الخارج وانقاف
بجانب لا يترتب عليه انما الانقاف عليه كما اذا خلت الجسم فانه الاسوديه الجسم العارفي له
الصوره او وجوده في المنطقه هذا وهذا النوع الانقاف انقاف فمضى محقق قبل وجود الهوي في
الخارج فانقاف الهوي لهذا النوع الانقاف عليه وجود الهوي ولا اسماء وانت لا تدرب

عليك يا فقيه من المحيط لان عليه الصورة الهيولى بحسب الوجود الخارجي كما تعلقه اولهم لو كانت
الاشياء على هذا الوجه من قبل الصورة الثانية ونحن لا نفكر كونها انما هي الهيولى بالصوره عاينه
للايجاد بل ذلك هو الحق لان اتحاد الهيولى بالاشياء لا في طبعها بل في صورته لكن سوي هذا الحق
العهدة للصورة عليه اخرى هي التي تصور في عينها بل سره لها على فصول لو كانت على ما كانت فيقدر
على الهيولى مع ان الانعكاس الى السمت هو انما هو فلا يفي هذا الجواب بل يخلص الى ما هو قائم له
والصورة العاينه من الصورة العاينه في تركيب السبب الاصل او الصورة جسميه ونوعيه فاطمينة او اذ كانت
والنوعيه صور جسميه الخافيه في الصورة العاينه من الجسم مما لا يراه منها في تمام خفيها والعاقبه من النوعيه كما
لما لا منها في الخفيه العاينه من الجسميه لانها ما لا يراه في تركيب السبب الاصل في جعل الهيولى موجودة و
تغيرها في الواقع وهذا معنى قوله الصورة العاينه في تركيب السبب الاصل في ثبات الهيولى ما على الارض في انها
صورة لان الصورة المتوحد فلا دخل لها في تغير الهيولى في وجودها كما لا يخل في ما لا يراه بالفضل لا على
ان الصورة النوعيه السببها قد مشترك فلو كانت على ما كانت بخصوص خفيها فبعدم الهيولى بانواعها
فلا يفر ليكن تلك فاعلمها عليه دخل في خفيها نواعيا لفضل هذا المعنى قوله لا يجالها من التبعات
بجعل المادة حرمه بالفضل غير الذي كان بالسبب بغير الصور النوعيه في وجودها وجميع الهيولى الجسميه ما جسم
بعدم ثباتها الهيولى لا يفر من جوهريتها وانما هو لم يقع وجودها في الجسم بوجود الجسم كله وادخل الصور
بالاستقلال والاباس هو اذ السطح على طول الصورة والعزم هذه الحايه الكلام في هذا المقام لكن بعد لا يخلوا
الحال عن صوبه لان عليه الصورة النوعيه الجسميه لا عليها لان في هذا الامر هو صورة نوعيه بغير الجسم بخصوص
قوله النوعيه الاخرى في هذا الامر فلا فرق بين وجود الصورة النوعيه الجسميه ونوعيه الكل والابن له لان انصر
الطوسي قد صرح به اذ افر عليه ان الجسم في صورته يمتدح الى الابن والكل في هذا فافق كلف هذا القدر
في الاجتناب في كون الحايه جوهريه او صورة فلم لا يكون الا اذ افر في مشيئة جوهريه انهم يكلف بل لا بد من
اجتناب طبعه المحل في وجودها بحيث لا يتحقق في خردا الا لئلا يخل في الصورة النوعيه السبب هذا في
العلم الا ان يكون في قدر مشترك وادى فيكون ذلك المشترك هو ما اعلم ان الجسم في صورته عاينه
لجسمه من لوازم الهيولى في لاف لوازم الجسم من اللزوم والكان فمن الهيولى والقدر المشترك في الصورة

من الصور المتوحد كذا اجزاء عن الجسم وهذا التقدير المشكوك في الصور المتوحد كذا اجزاء عن الجسم وهذا التقدير
 المشكوك ليس تام خفية الصور المتوحد لانها متوحد بالحققة ولا تزال من ذاتها بها لا يهاب بل ذهابا وفارجا
 ولا تزم تركيب الفصول فهذا التقدير المشكوك عرض من غير حيازتها فلها هيئة مغايرة لمحيات تلك الصورة
 مع بقول لا يمكن ان يكون هذا التقدير المشكوك غاي من عدم جوده وليس السوي لكونها قوة محدودة فاما ذلك
 التقدير المشكوك عدم جوده او لها عدم جوده فهو قد لا تقار بينها ولا يكون عليه من جانب الهيولي لانه من جانب
 هذا المشكوك فهذا المشكوك بغير الهيول كالصورة الجسمية فعلى التقديرين قد يقوم الهيولي بهذا المشكوك ويقوم
 الجسم ايضا لان يقوم الجزء يقوم لكل فليزم جوده هذا المشكوك الذي يخفى عنه خفية الصورة المتوحد الصورة
 الصورة الجسمية فليزم جوده هذا المشكوك باذنه ولا يمكن جوده كذا بقول جوده صور حات الصور لان
 هذا الجوده مخا عن وجود الهيول خاف في التغيير الذي يخفى عنه انما بعد التغيير الطرسي نفوس داما الذي
 اخره في غير كلام الشيخ فلا يبر عليه خفاء من نفس السهل في غير ما يكثر وجوب الارتباط الاقفا رجا
 بعد كون المتوحد بان من غير ان كانت قابل قوله على ان ذلك لا يخرج الصورة كذا الصورة ان على سائر
 الصورة بان ذلك غير مستقيم انما هو في الصورة كذا الصورة على ان ذلك لا يخرج الصورة كذا الصورة
 الصورة داما اذا كانت علوه فاعلم انه لا يوجد لان ما على الصورة كذا الصورة على ان ذلك لا يخرج الصورة كذا الصورة
 الواحد بالعدد فلا يكون هذه الصورة على وجود الهيول فان سلم هذه الصورة ان الواحد بالعدد مطلقا لا يكون
 صبر الواحد بالعدد فقدم الما عن ذلك ولا يخفى عدم خروج الصورة انما في الواحد بالعدد دابة ان لم يسلم بل في تلك
 الكلبة وانما يسلم ذلك في الصورة انما في الشر اذ لا يربط فوجه الصورة انما في الكا في الوحدة على
 فالاجزاء بان في وحدتها واحد من العلة فلا يخفى او عزم ان يكون في العلة بالعدد بالعدد في وحدة الشرط
 بالعدد وصحها فانه جاز واحد الصورة انما في الوحدة بالعدد فوجه الصورة انما في الكا في الوحدة على
 ان يقول لا يمكن ان يجمع الفاعل الواحد بالشيء والشيء من الصورة غير مخرج ذلك الفاعل من الشيء فزاد
 بعد في على كل في الحق من ان يجمع الفاعل بالعدد فوجه الصورة فليكن مع قول ان ذلك لا يخرج الصورة
 انما في الوحدة بالعدد في قول فزاد بالعدد انما في الال لانه في انما في الشرط بالعدد في الشرط وارتفاع
 افع ونحو ما قد ارادتها جميع العلة انما في الصورة انما في السبب فيها افادة العلول بل الالاف

الغاي من خبرنا الذي هو الفاعل لا باس بكون العلة الفاعلة بالشيء الثاني واحدا بما يتصور من كونها
واحدا بالعدد والعدد انما بالشيء الاول منها الا عادة ولا يصح ان يكون تحتها وصف من نحل المعلول
والعمل مراد الشئ بالعدد انما في هذا القول المعنى الاول وح حاصل الجواب ان ذلك غير مستقيم ايضا
في الترابط والردابط لان العقل انما هو حس عن ان يكون كجمل الفاعل اصف من نحل المعلول لا
يجزى كون الترابط والردابط اصف تحتها بما على ان ذلك لا يخرج الجاعل العام الفاعل الذي هو العلة
عن الوحدة العودية فاقول في الصورة اللازمة هناك انما في الصورة البسيطة واما في الصورة
المركبة فيجوز ان يكون على الهيولى العقلية بل يجب النفي التلازم بين هيات هو ليات الاطلاق وهو
الترتيب فاقول ولكن يكون تحتها باجتماع هياتها دون تشعبها لا جباها في تشعبها الى الهيولى
لان تشعب الاوزان بالمادة قوله لكن اجبا والتشعب لا يجب كمر التعلق من الجانبين انما يتبع
لان التلازم ليس الا بين الهيولى والصورة المطلقة لا المشتملة من الصورة لا يجب كمر الاطلاق
بين المتلازمين فان قلت الفرد الخاص وان لم يكن لازما للهيولى لكن مع الفردية يكون لازما قلت
فمع الفردية اذا كانت حادثة الى الهيولى فالهيولى ليست حادثة الى مع الفردية فلم يلزم كمر الاطلاق
بل الهيولى لازمة لسبب الطبيعة للصورة ومع الفردية للصورة والكلام في تلازم طبيعة الصورة ومع الفردية
بما قلنا قوله بان يكون تشعب الهيولى بتفرقت الصورة اذ قال الامام رحمه الله تعالى تشعب كل
واحد منها بذات الاخرى فبان يكون ذوات كل منها على تشعب الاخرى قال الغير الطوسي تشعب الهيولى
لذات الصورة معقول اما تشعب الصورة بذات الهيولى غير معقول لان الصورة لم تفرد هذه الصورة بالهيولى
المطلوب لان هذه الصورة لم تفعل معارفها لهذه الهيولى وهو الذي قال الشافعي لا الهيولى لا هيولى
او بذات الحال لا العقل مدني هو ذوات الحال الى اخره قال ولان ذوات الهيولى صفتها الخاصة ولا يستلزم
فلا يكون على فاعل تشعب بل قد قيل كل نوع من الاشخاص تشعبا لاداة بها غاي فاعل تشعب
النوع لا حله كثر الا ان حيث فاعل بل الفاعل هي الاخرى المتشعبة المستندة بالمتشعبة استلزم
وان ما ذكره او لا يصح لكن لا يلزم منه ان لا يكون ذوات الهيولى على تشعب للصورة بل لو كان
لانما قد لزم من شانه ان تشعب الصورة بالهيولى التشعبه واضحا الشئ الى الشئ من دون الحادثة

من دون الحاجة الى هبة ذلك الشخص غير متقول واما قال ثانيا فلما عيّد الا ان ليس اليهود ولا شخصاً على
فاحل الشخص الصورة ولا يلزم منه معاد العلية لمتقابل قد اقر به نفسه في شخص اليهودي فانه فيكون مطلقاً
ايضا على فانه قد ظهر ان ما قال لا محس كلام الامام فوجهم قال الامام رقة التقاطع ان دفع في هذا القول
اي كون الصورة على الشخص اليهودي ما يورد على قولهم ان كل كلي متكرر الا افراد لا يكون مستحاضا الا
بالاداة من انه اذا كان الشخص المادي بالاداة قسماً بالاداة اخرى ويلزم التسلسل وبالانقطاع
ان الشخص كل من الاداة والصورة بالاداة فلا دور ثم قال تقابل بين القول لشخص كل منها بالاداة
يكون بالانقسام والانقسام كل منها بذات الاخرى يخوف على الشخص لان المطلق غير موجود وما
ليس موجود لا يتعمق اليه بشئ غيره وحاصله ان الشخص الشئ بالشئ لا يكون الانقسام به والالتصاف
الا انقاضي فرع وطرد كل منها وخرج شخصاً لان انقسام الشخص الى المطلق المعبري عن الشخص غير
متقول على هذا لا سيما قال الطوسي ان قول الامام عليه السلام ان الشئ المطلق غير موجود ليس صحيح
لان الشئ المطلق اذا اخذ من حيث هو موجود فلهذا خارجا والشئ من حيث الاطلاق موجود فلهذا
فان ليس صحيح ان يقال انه غير موجود اصلاً والحق في الجواب عن اعتراف الامام ان مقتضى قولهم ان
ان اليهودي شخص بالصورة ان بانقائهما الى اليهودي تخيل الشخص بل مرادهم ان الصورة على وجود شخص اليهودي
واما اشكال التقاف للشئ با هو مقدم عليه بانقائهما بانقائه مع ما عليه ولم نعم لا يتدفع الاشكال
على قولهم كل نوع متكرر الاشخاص لشخص لا يكون الا بالاداة المول ولا باس به لانه لم ينفذ الشئ وغيره جواب
ذلك الاشكال من حيث عليه الصورة الشخص اليهودي اما كان ذلك حصاً من الامام رحمه الله
الى من لا يقبل واما الجواب عن ما ان اليهودي متكرر في فرد فلا يخاف الى ده اخرى وقد مر مع ما عليه فذكر
قوله لا يقبل اذا عدت اليهودي ده فثبت بهذا السؤال عدم الفرق بين ارتفاع الشئ حال ارتفاع
الاخر وبين ارتفاعه ارتفاعاً لا فرق له نعم التلازم المذكور من الحسن انه تنبيه على مساءلة القائل قوله
في المكان قوله ثبت ونبه بعد ذلك انه ان اراد بالانقائهما للجمع فهو برهني وان اراد وجود
في نفسه الخارج فهو مثبت في هذا لا نقال واما ما في هذا الفصل فلما ثبت انه المكان فوجبت على
انما ثبت كون الخبر طليعاً للجمع وانه في ذاك قوله اعلم انه لا كان المكان المرات اه قد بين

اولا وقوع النزاع فيما يطلق عليه لفظ المكان وتلك الاحكام في غير بل اللسان بالعموم العقيدة التي
تحتد مايج في المعاني دون اطلاقها في اللفظ الاول والى الثاني من النزاع المعنى انما يعبر عن فاعلي
مكانه ليسط والبعد الموجود او الموهوم ونخفف ان المكان يطلق في العرف على ما يفيد عليه الشيء كسط الارض
وعلى هذا لا يكون السهم الواحد في الهواء مكانا ثم قد يطلق على ما يوجد فيه الجسم ثم ان لفظه او لفظ
غيره كما يقال للسهم مكانا رتبة مثلا بل كذا انعام وقد يطلق على ما يحيط به الجسم ولا يحيط به وهو الذي يخص
عن خفة هذه المعنى انما رتبنا لصلح عليه انما نرى ان ما وقع فيه هذه الاماير است ما يفيد وقوع
بهذا الوجه معقول وليس في هذا نزاع في دعواه في انه ابنه للمكان حتى متردد في البحث عن عوارض الشيء فتخرج
حقيقة ان ذلك لا يفيد منع فافهم قوله وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان فافهم قوله لا يفيد منع الانتقال
وان استعمال الخارج فلا يقع في مكانية كما في الاطلاق وكذا في بعض الاحكام عند الانتقال يخرج انتقال
السطح بالكلية فيعدم بالانتقال فان الاضداد لا امر آخر لا انتقالا لنفسه من كذا الجسم المتكسر قوله لعدم
صحة انتقال الجسم من سطح الى سطح فبالجواب في عدم صحة الانتقال بالنظر في طبع الحمل على الحمل والاحمال بما هو
حال دون عوارض عارضا كالانتقال ونحو قوله اما الاول فانه يذهب الى ان انتقال الشيء في البيات
السفاه عند بيان المنهية المتشابهة اول ما انتقلوا عن المحسوس الى المعقول ثم نشأوا فظن قوام ان المنهية
بوجوب وجوده في كل شي كما كان بين في معنى الالف بنه ان في فاعله محسوس والالف في معقول
فما من الذي لا يحسن جعله الكل واحد منها وجوده في الوجود والمفارقة وجوده امتثالا وجعلوا لكل
واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة وايضا سلطنا العقل او كان المعقول احدا لا غير وكل محسوس
من جهة فهو فاعله وكان المردف باطلاطون ومطلعه من اطرافه في هذا الراءى ويقولان ان للسان
معنى واحد وجوده في كل شي كذا الاشخاص ومعنى اخر لها منها وليس وهو المعنى المحسوس المتكسر الفاعله فيكون
المعنى المعقول المفارقة وقوم اخرون لم يردوا ان هذه الصورة مفارقة بل للمادة منها وجعلوا الامور الطبيعية
التي يفارق بالحدوسه المفارقة بالوجود وجعلوا اما لا يفارق بالحدوس والصور الطبيعية لا يفارق بالذات
وجعلوا الصور الطبيعية انما يولد بفارزة تلك الصورة الطبيعية للمادة كالصورة فانه معنى تعلية فاذا فارق المادة
وفاقره فصار معنى طبيعيا فكان التغيير حيث هو تعلية ان يفارق والى لم يكن له من حيث هو طبيعيا

يلقى ان يفارق افلاطون فاكتر من ان يكون في البصر هي المفارقة اما العليانية فانها عنددها
 بين البصر وبين الاوقات فانها وان فارت في المدة فليس عند ان يكون بعد قيام لان نسبة القول
 بانها الحرة البصر في المكان فليكن ان الشئ اراد ما بعد القيام لان في مادة عالم الحسالي الذي
 الحرة البصر هي الاخرى فانها عنددهم بعد قيام لان في مادة فان قلت قد ذكر الشئ وبيد على ان لا بعد قيام
 عندده لان في مادة قبل هذا الكلام لانه ان يكون متساويا او غير متساوية ووجود غير المتساوية باطل
 لانها متساوية فانها في حدده ووجوده في كل مقدار وليس لانها لا اتصال عرض رضى فانها لا نفس طيرة ولى
 بتفعل الصورة الا باحداثها فيكون متساوية وغير متساوية لانها لا يكون متوسط قلت هذا هو حاصل
 من قبل الشئ لكن لو احسن حجب البصريات والظاهر ان الشئ المقبول البصر المجرد والمكانات فانها لا يكون ثابت
 عن افلاطون الا قليلا ما دام ما بين الشئ لا يدل على امتناع مجرد مخالفة الحقيقة ليعبر الحادى المتنازع
 في الشكل فاعلم ان هذا ما علم به انهم انهم في علم كلام الشئ ان افلاطون فيكون وجود العليانية
 في غير هذا العالم وليس الامر كذلك لان افلاطون قائل بان السعداء والاراد من الميزمين قد
 حاصرون الى عالم المثال المعلق ولها اتحاد المثل والقوة على ذلك رسم الاطوار والصور واللوح والسماع
 الطيب وغير ذلك من الاشياء اللطيفة والابس النقية على ما ينبغي وتلك الصور ثم فاعلم فان
 اظهارها واما فانها تلك الصور كما لا يخفى وان فيها بقايا علانيات السراج والاصحاب
 انشاده اذ انهم عن الصالحى السرمد يكون فيها ظلال من الصور المعلقة على حسب احكامهم ودرجة
 مثل معلقة طلائع صمد بها الاستعداد وهي صور شتى كمرورهم عالم النفس من هذا سرور ورنى وكان ان صور
 الامر ليس فيها مثل فكله لك هذه الصور وهذا العالم المذكور سبعة الاشياء في عالم الاسرار المجردة والاراد
 وبعدها الحرة الاسرار الربانية وجميع مواجده النبوة والتفصيل ذلك في حكمه الاسرارى وقد نص الشئ المقبول
 في صفة مفردة له مما فكله بصرف صرح لوجود هذا العالم فان الشئ اما اخلا في نسبة الكار عالم المثال اذ
 خلاصه بعض كلامه بما رجع عندده من مبالغة المسب عن ادائه اراد ان افلاطون لا يترجم عالم المثال مجردا بالكلية
 عن المادة لا يرفع فيها الاتصال الذي هو المادة غير وان انكر وجود الماهل منها فهو انما هو انما هو
 لانه لا يكون خلاصه من خلاصه هذا ليس شئ لان الفات الشئ بالقدرة الكثرة بحسب نفس الامر

لا يجب ان يكون الموصوف بها موجودا في الخارج الا ترى ان دوامه لا يملك فيها البرهان
بعض الحكم عليها بالغير والكبير بنفس الامر نعم يجب ان يكون له في الخارج بحيث يبرح
في الفعل نحو ان الوجود بعد ذلك في الخارج هو المتساوي في هذا الطريق فيبرح
على كل عدم فلا فيها بعد يمكن عليه لاعتبار الجسم وجموده فيها بحيث يوجب او يأمم العامة الى ان هذا البعد
هو من اكثر نوم البعد من سطحين غير متساويين فقد خلص العقل والاعتقاد في عليه حدود الوجود
الا غلبت وبالجملة فيوم البعد بعد الفوارق في ذلك كارهة ككاهة كاهة ثم عاينة الجسم المتساوي قبل
وقد من جميع الجوانب ولما ما بينهما عاين قبل ان يصل الجسم من الاطراف فمما طلب المتكبر في هذا البعد
وحدودهم بان المفارقة زمانية في زمان المفارقة نحو الجسم من الطرف الى الوسط ضعيف لان المفارقة كانت
زمانية لكنها ليست بمرحلة بل مفارقة جميع جوانب الجسم معاد وهو الجسم في خارج اما يكون بالندرج فالزمان
الذي يصل الجسم من الطرف الى الوسط قد في وقت المفارقة بين الجسمين في نفسه ونصف نصفه فيقول في عقل
من ذلك الزمان وبالجملة نوم البعد من السطحين المتساويين بحيث يلازم الجسم انهم في الواقع
فما لا ينكره الامانة قوله وهذا ما يتم اذا ثبت كون البعد اه اسلم ان سبقت في الشيخ فربما ان
ان الجسمية ما يثبت في البعد ان الابداء كلها وظهر ما انشأه في ذكره الشيخ قوله قبل لو كان
البعد مجردا كان متساويا وهذا هو الدليل الذي ذكره الشيخ لا فلا طرأ لا جانب ان ليس يجوز بعد خارج
لا في مادة كانه متساوي في قول له قد اخبرت طرف انبات الهيولى عنده اه نعم انهم عنده في لاطرفي
مسلك القوة والفعل عنده سرى سقلى لا بعد الاماع فعلا عن البقين لكن يرد على سراج حكمه البين ان
ليس الكلام في المادة بين الهيولى بل فيها بالمتخيل الاعم وهو ما في قوة الفعل الى الفعل كان ولا يخص
في قوة الفعل واذا قد اختلف بالقوة لا سكال المخلقة فقد لازم الابدانية للبعد قاطل دون كل كلام
التي قوله اذا انفرد هذا يقول كون البعد مسكلا اه انت لا تدرى عليك ان ما في فعل الاطال
مجرد الصورة عن الهيولى لولم دل ان على الشكل فما يمكن محذره على هيئة البعد لان الشكل لو كان
من لوازم هيئة البعد لكان شكل الكل والجزء واحدا لان البعد مجردا لكان مما نفا بالحققة
للبعد اما في لكنه ليس مما نفا بالحققة لا فرض فيه في الاجزاء واذا كان الكل والجزء متماثلين في الشكل

في الشكل بعد هذا المبدأ يمكن عليها بوزن الانشكال فيها قوة الانفصال فلا بد من مادة باقية من
الكلام في ذلك الفصل عايد بهما فتدكرتم ان هذا الكلام من ان الشئ هو وندد على الدليل كذا فكيف نفهم
منه يقول شريح حكم العين قائل قوله قد ثبت ان كل متصل بعقل الانفصال الى الانفصال في هذه الاشارة
الى الدليل الذي لا يخلو به راي في فقره طرس في محسوس قوله لا نال العقل في سلف ما اده على ان يكون في الاستدلال
ان يقال لما يلزم من لا يقبل الانفصال اجلا لوجوده عن العاقل اصلا لا بعد قابله لا متعلقا بل قد سلم قطع
المنظر عن وجود ذلك المذهب اه يعني لو كان قابلا للانفعال لكان مادة لوجود مادة فلا يكون مجردا وفيه نحو
غير الدليل قوله وفيها انه لو كان معناه قد قرر الامام عليه السلام في الدليل من غير الوسط هو ان الجسم
حصل في وبعدهما باقيا في الوجود في اقسامها في باطل وانما ارفع الشئ في ذلك الاول لانها اما متحدة
وهو باطل لان في اتحاد الاثنين مطلقا باطل او مستبعد وان وهو الصواب في ادلائله بلزم ان يكون في مادة
واحدة فعد ان معا بلان مع فقد لا يتبادر في الهيئة والاشارة فليس احدهما اولى بكونه حارفا واما
الاخر فاما ثانيا فلا بد من الوجود في الاشياء اطراف الالاء ووجوده ان يكون معدن فلهذا في ان
ان يكون السانين بل في اناس واما ثانيا فلا بد بلزم من داخل الاتحاد وليس محالة الله اقل للمادة ولا
للمادة الجسمية ولا في الاطراف سوى الكيفية الاول فلان اليهودي غير متحدة بالاداة فطائفة
في اتحاد الحرف والاداة الجسمية فلا تناسل بين التعلق مع الحرف في غير ما يثبت ليس الا للحداد وكذا
سائر فلا دخل في التفرقة في استعمال الله اقل للبعد في مستقبل ما في البعد المكاني في ايجاد الاجسام
وهو عرض على الاول بانه ان لا يندفع في الاشياء في نفس الامر قد لك ممنوع وان لا يندفع في الاشياء
في الموضوع فليس يمكن لا استعمال في هذه الاشياء في ذلك مستحالة بل في البعد في الهيئة وهو ممنوع والحواس
المراد فقد الامتياز بحيث لا يمكن ان يحكم ما فيها من هذه الجواهر في هذه الاشياء في هذه الاشياء
لوجوب تفهم من في الجسم سواء في قد يندفع في ذلك بان يكون واجب ان لا يحكم كونه احد ما عا
وكون الاخر بل اذا ما في الالاء في نصف الالاء بها والكارساده لكافة واما توفيق على لابل الاجزاء
فلا بد من كون التفاضل معلوما مع حشره حسب الحدس اعترض على الثاني بان الدليل اذا دل على ان
اشكال بان فلا مرد في هذا لا دليل يحكم بالوجود في ظاهره لان مقتوده من جهة البعد ان القول بان

على بين اطراف الالاء ان يرفع الالاء على الصورة بان يتغير فيكون في شخص شخصان
على الشخصين فانه ليس الالاء على ذلك معطاه خارج في صورة العقل ويطرف على الثالث بان
المخبر بان انت الصورة الجسمانية المتغير لا يجمع وما ذكر في سائر غيرت ووجوبه انه انما ذكر ذلك على
الشبهة والافور وانه غير قابل بالتفاعل المقصود ان استحوذ الداخل لا حصل ولكنه فالتحالف الصورة
الجسمانية مقصود فلا عليها ولا يجمع التفاعل ويتم ما ذكره فاعلم ان الالاء انما يقابل بالبعد غير ان الالاء
والاساس هو الالاء بالحق واللام غير متغير فبعد الجسماني ما ذكره والامكان غير ما ذكره والامكان
الالاء بالحق والحق والامكان هو العلم انه حال الشئ المتغير في تغيره هذا الالاء اذا علمت ان الجسماني
ما يترتب على المقدار فلا يمكن ان يكون بين الجسماني حاله اذا العلم الذي يفرق ما بين الجسماني المقدار فلا يمكن
ان يكون ما بين الجسماني حاله اذا العلم الذي يفرق ما بين الجسماني حاله اذا العلم الذي يفرق ما بين الجسماني حاله
تفضل على ما هو معتبر في ذلك فليس طول وعرض وحق وهو مقصود ما لا يشك فيكون ثم اذا حصل في المثال الجسم
غير الالاء بعد الالاء او تدخل بحيث يلقى كل واحد كل الاخر وهو محال وكيف لا يستحيل ان يجمع مقدار ان
ولا يكون يجمع الاثنين الاكبر من احدهما انتهى وهذا الكلام وان كان فاعلم ان في تقديره البطلان البعد المقصود
لان قوله اذا العلم الذي يفرق بين الجسماني المقدار ان راد ان المقدار الموجود المنوع وان راد
ان المقدار الموجود فليس ولا يلقى الى الخلف لان دخول الجسم في المقدار المقصود على سبيل التفرع كما
فيه لكن ما ذكره تام في بطلان البعد المقصود والموجود لان هذا البعد مقدار قائم بغيره اذا كان الجسم
المقدار فيها فهو ان حقيقة بل يكون البعد الجسماني فالتكافؤ ما ذكره هذا البعد الجسماني فالتكافؤ ما ذكره هذا البعد الجسماني
الجسم في البعد لزم هذا اقل الجسم ولا يقبل بطلان اسم المجرى عليه شيئا وعلى مقصود بعض الكلام
هو هذا فالتكافؤ هو بغير الشئ وانه ثم ان قوله وكيف لا يستحيل ان يجمع مقدار ان ولا يكون يجمع الاثنين الاكبر
من احدهما كاف في المقصود ولا حاجة الى البناء على كون الجسم هو المقدار فليدرك ان كان هذه الحقيقة على
الكلام وتبين ذلك ان البعد لا كان مقداره الصحيح ان مسح وتعلم قد مر مساهمة عقليته الى بعد اخر
فيقال لطلال ما بين اطراف ذلك الالاء او ان تارة كمال الجسم وتعلم مقداره بمقالة جسم اخر والبقية
جسم مساهمة البعد والجسم فاما كان بحيث نسوكم بان البعد ما بين الالاء مثل مثل مساهمة الجسم وان لم

والقول بحكمه في الوضع وفي المكان الوجه قائل قوله فيها ما روي الحكيم بن الحسن بن وهب
ان الذي يجب للمكان مساواة للسطح الذي من الممكن فيجب النسبة في مساواة به عدم مساواة
ولا قوله بطل في المصنف المذكور هذه المساواة كما لا يخفى قوله والثاني في الجسم الوجه انما يقف
بمخرج بعض اجزاء الجسم الى مكان اخر فبعض ما يخرج من الجسم بحيث لا يسطح في مكان ما لا يظهر
فقدنا عدم علم ان كنهه وجه الزوم انه لو كان لكل جسم حاد لازم عدم تمايز الاجسام فبعض
الى جسم لا حاد في ذاته ليس في مكان وجوابه ان لكل جسم مكانا قد وقع له الخط لعدم الفرق
بين المكان والجوهر الصحيح ان لكل جسم غيرا فافهم قوله وجهه في الاجابة لا ذكرنا قوله في بعض الامام
ان المكان لا يخفى على المستقل ان نحن الحادي لعرفي الماحاطة ونسبة فلا يكون الجسم
لا جسم مكانا بل سطح قوله وعن اكثر ما برز على القول بالسطح لابل اكثر الاجابات الواردة
على القول بالسطح بدعيه كل يوم تضاد الحكم وابدان في المصنف وابدان عدم محوم الاكتمال قوله فيها
عدم وجود المطلوب الطبيعي حاد به انه لا يلزم وجود المطلوب الطبيعي في الوجه والوجه في الوجه
توجد في الوجه البتة وجه في الوجه قد يكون موجودا في الوجه قد يكون موجودا في الوجه
في اجزاء كل جسم اثير بالكل لا سطحيه ان اعلم ان الوجه في الوجود الجسم المطلق على الاطلاق
كالشكل والجزء المقدر له الثاني اولى على التعاقب قبول التعاكب بغير او غير او عدم فوجدنا في بعضها لكل
نوع نوع يجب ان يكون طبيعيا كذا في الاعراض الا انه لبعض الاجسام كالنقطة والخط في بعضها او
كيفية التافه في كذا كالسطح والزاوية في كذا في بعضها فوجدنا في نوع في تلك بعض طبيعي
لان تلك الاعراض لا كانت لازمة للجسم المطلق فلا يوجد نوع مائة الا ويحتمل تلك الاعراض
وكذا الاعراض اللازمة لبعض الاعراض لا يوجد في تلك بعض الاعراض في تلك الاعراض فاذا وجد نوع
في الجسم مع ارتفاعه في نوع في ذلك بعض فوجدنا في بعضها تلك الاعراض فيكون تلك
عقبة ذلك النوع وليس لاجل الجنية ولا لاجل قوته اذ في لاجل قوة اخرى هي الطبيعة ثم في بعض
بالبحث في خصوص النجس فيشكل لا خفاصها بما يباينها في بعض الاعراض عليها غير ما قرأه
لطيفة الخروج عنه اشارة الى اسم الطبيعة كما هو لازم هي الطبيعة في الخروج باثر الطر

[illegible]

[illegible]

لفاعمال ولا يميزه انقضاء من دون مرافق او ادخل في المركب من ذلك الامر ايهما هو الصورة بل المميز
هو المميز لا يميزه الا بالادخال بالاعمال كما قد مر في اثبات الصورة المتضمنة ما علمت ولا فائدة في ذلك بل في
بسيطه فبذلك البسيط لان المركب سيجي حاله قوله لانه ذو طبع واحد او فقه ان دوره الطبيعة لا ينافي انقضاء
شئ من جنس ففهم ان هو طبع واحد ان خبر لا على اثنين ويكون اثنين في جميع اقرب ووجه تامل
فيه قوله فاذا حصل احدى طبعه في بعض اجزاء الجسم البسيط لانه صفة جميعه كل من الاجزاء التي في غير
الكل ولا يقع في بعض من الجسم الكلي لا يجرى في احدى اجزائه كما يجرى في الجسم الكلي وقد مر في
عدم طلب خبر اخر من الوجود في احد ما لا يجب كونه خبر طبيعي وانما يلزم ان يكون خبر طبيعيا وكذا الجبل عند الخروج
عنها الى ما هو اقرب ولا يلزم ان لا يكون الاخر طبيعيا وحاصل ان يكون في الجسم اجزاء طبعية
شرح احد ما هو اقرب او الوجود في مكان اجزاء الجسم البسيط ولا يمكن ان يقال لو كان في الجسم خبر فوقي واحد
لا فوقي ذلك البسيط بحيث يكون له الى الاخبار جميعها على السواء فاما ان البسيط الى الكل فليزم التوجه الى اجزاء
تختلف وانتم لمسل الى واحد لم يكن شئ منها طبيعيا وهذا يختلف اجزاء الجسم في اجزائها الكلي فليس يختلف فليكن
بعضها اقرب من بعض فبذلك البسيط الى ما هو اقرب اليه لانا نعلم ان في ذلك البسيط ما فرقت
ولا يمكن في الاخبار كونه فاما ان يكون في اجزاء الجسم كل خبر فوقي الى ما هو اقرب من انتم
يكن في اجزاء اجزاء او كانت الاخبار في مسكن حيث يقع باقية الى السيل الى الكل كما قال الشيخ فما اذا
فوق خبر من الاخبار على ان يكون في الجسم في الخارج واما حيث يقع فاعلم ان خبر فوقي في الشمس اجزاء في
الكلام في اصل الابداع فلو كان في البسيط خبر فوقي واحد ليس في اصل الابداع فاعلم ان خبر فوقي في الشمس
الى احدى اجزائه يلزم الخلف الخبر او لا وجود في اصل الابداع الا لا وجود في اجزاء الكل واثبات
خبره في جسمه فاسم هو الفاعل للطبيعة المتضمنة لثبات الاخبار وهو المعاني التي هي في الجسم لا في اجزائه
فقد علم ان البسيط في النظرية لا يتصور لغيرها لانها كذا في انقضاءات الطبيعة بين اجزاء الجسم لا في
العدم فاعلم ان خبر فوقي في اجزاء الجسم لا في اجزائه فليكن في اجزاء الجسم خبر فوقي في البسيط
في انهم فليكن في الوضع ان في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه
في اجزائه فليكن في الوضع ان في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه فليكن في اجزائه

ان مكان المركب مكان الغالب المطلق في الاغراض التي هي في حيزها
 الشفاء والنجاة والاشادات كمن ينفي ان الغالب انما يقع في مكانه فيلزم ان لا يكون في مكانه
 يكون في مكانه فيكون كلام الشيخ في النجاة ان المكان بافتقار طبع المركب لكن افتقاره لا يكون ما في
 ولم يتم على تعين احد الشقين دليل في ذلك وفي الثاني الاول في دليل الذي اقيم على كون الخبر طبعيا لكلام
 لا يدل على كون طبعيا للمركب بافتقار قوة المركب بغير قولي البطلان ان المركب لا يتصور الا بغير طبع وهذا
 غير مستبعد الى جميع الاخبار على السواء كما في ما على البطلان قطع من هذا الخبر فلا وجه لمركب طبعيا في
 يكون في مكانه وان لم يقطع الخبر من هذا الخبر فحيزه ان يكون في مكانه بهذا الخبر ثم انه يجوز ان يكون في غيره
 انما سره مكان القوة الباطنة لا القوة للمركب دون شئ ولا طبع على تفصيل القول في تعين مركب
 فذلك مما لا يتصور في الخارج لتمام العمل في فاعله فاعله لا يربط عليه واخباره في ان المكان بافتقار
 طبعه وانما على ما علم ان المركب في فعله من الاجزاء في بعض فاعله للمركب بحسب الخلق والاعمال في مكانه
 الغالب مطلقا فان قوة المركب لا يكون مثل قوة الباطنة او تفعل في الفعل في الباطنة لا شئ على الخلق انما في
 قوله فان شئ من مكانه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 الغالب فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 شئ فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 انما في حيزه فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 المركب في حيزه فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 الباطنة فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 الغالب فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 شئ فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 انما في حيزه فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 المركب في حيزه فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء
 الباطنة فيكون له ذلك في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء الغالب فيكون في حيزه فيكون له ذلك في اجزاء

فحق في ذلك بعد البحث بخبر ان يخفى السبب الذي يضره فاقول قولهم ان فعل الذئب ليس نقل الاجزاء
 الارضية وان كان الفاعل هو نفسه في الشمس باطل ان فعل الذئب هو نقل الاجزاء الارضية والارضية لا تنقل
 فيها انما حاصلا به ان عسى ان يكون هذه الاجزاء تزايدت على اجزاء المدة المسورة
 لا محالة لان في المدة شاهد اجزاء وحلها هو في المسامات ويجوز ان يكون الهواء المحيطة به من
 المدة مر على الاجزاء الخارجية وهو الكبر الذي في الذئب والارضية لا تنقل فيها ففعل من الاجزاء
 الارضية التي في الذئب وانما يعلم ان هذا الكلام لا يمتشي به لانه لو اخرج مخرج المخرج فهو خارج عن المكان
 لان المذكور كان سبب المخرج وان مر على طريق الانبات في انه لا يرجع من انبات المقدسات
 المذكور ولا يفيح فهو ككلام السند ان فعل بالابطال فلا يفيح فاقول قولهم ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال
 بعيد لا يظهر للبعد واما اذا ثبت ان ليس في الصورة الترتيبية افتقار المكان انما لا يفتقر من اجزاء
 الغالب لوقوع مكانه فحين الاجزاء بغيره واما اذا كان الصورة المركبة افتقار المكان انما لا يفتقر لتمام
 قولي لا يفيح بهذه الامور بما قولهم لا يفيح في اصل المطلوب او لا يجب فان كلامهم انهم الطوسي انما
 هو انهم كان قد وقع في مخرج قول الشيخ بسبب مكان واحد بغيره بل المركب بغيره الغالب فيه الا مطلقا
 او يجب المكان او ما وجوده او انساوت الحوادث منه فكل جسم في مكان واحد فمن اين حاصلا
 المطلب ما ذكر في اصل المطلوب فحين المكان الجسم المركب قولهم ولا يخفى ان نقل الذئب اه وبقية من هذا
 انما انما قسم ان نقل الذئب هو من نقل الارض وهو نقل الصورة لكن فعلها محسب الاجزاء الا ان
 فاذن النقل هناك حله الاجزاء الارضية ولم يزم على هذا ان يكون مكان الذئب مكان الارض وحله
 فعل الذئب نقل الارض والمدة خاصة بان المكان ما لا يفتقر ونقل ففهم المركب مكان
 خارج عن المطلب بل فاقول قولهم في الشكل قولهم لانه لو فرغ من ارتفاع القوس سره قد علمت
 في علمت في الخبر ما به عليه وما قيل له قولهم ومنهم لا يفتقر في العلم ما به عليه من الشيخ فاقول
 ان الترتيب والوضع بالنسبة الى الحد والجهة طبيعي بين العناصر نفسها لا يفتقر الى ان الهواء نفسه
 في ان جرة به جسم ما كان في الترتيب على ما هو واجب فقد ظهر ان الترتيب بين العناصر نفسها
 فيها وبينها فلا تفتقر الى جهة في ما بين الجسم والمدة ففهم فاقول قولهم اذ يوضع الذي

وهو عام المقول فيه ذلك لان الوضع الذي هو جزء المقول هو النسبة الى ما في بين الابرار بطريق في نظرنا
 هذا الوضع بالنسبة الى الغير لا يجب ان لا يكون طبعيا بل يجوز ان يعقب الطبيعة حاله نسبة لا يتصل الا على الاخر
 الا نرى ان الاماين من حقيقة الطبيعة انما يكون بالنسبة الى الجسم المحيطة به لا يمكن ان يكون الوضع
 الاصل بالنسبة الى الاجسام التي هي غير لا يفر بوجودها طبعيا لا انما يتوصل وطبع لا يلزم ان يكون الوضع
 فتر قوله اذا عطفه او العدة في المادة الواحدة لا يفعل الا فاعلا بها لا يفكر ذلك وجوز ان الواحد
 لا يحد هذه الواحدة ولا يلزم ذلك لان المادة الواحدة يجوز ان يكون ذاتا وسند ادوات مختلفة
 فبانظر الى كل اسند او فعل الطبيعة فنعلم ان الشئ قد بين على ما نفقه في كل الصورة المتغيرة ان الطبيعة ليست فاعلا
 لا فاعلا بل انما هي من الترابطة والمعدات بمنح انها مادة الفعل هذه الا فاعلا واذا كان الامر
 كذلك فلو ان يكون شرطنا فاعلا مختلفة والشرط الواحد يكون شرطا مستعدا ثم انهم قد جوزوا ان يعقب
 الطبيعة الجزء الشكلي والمعدود والحرارة والحرارة وجزء هذه كلها افعال مختلفة لكن لم ان يقولوا ان هذه
 الافعال مبرزة لتام الجسم والكل الغير الكلي في افعال بعضها في جزء والبعض الاخر في جزء اخر وهذا لا يجوز
 المادة والابرار ان في دون مرجع وهذا هو الوجه لعدم فعل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة الا فاعلا
 فثبت بها ليس على عدم جود معدود الكثرة في الواحد وكذا الاستعداد لكل جزء من المادة لا يختلف لان المادة
 متشابهة بالعرض ثم في هذا الشئ هو ان الطبيعة تعقب معدود جسمه شئ معدود لمعدود شئ يعقب عنها على المادة ثم
 لا كان هذه الطبيعة محبت الوجود في اجزاء بالعرض ففقد فيها الاعيان فجزوا ان لا يكون يعقب الاجزاء
 مستعدة لوضع المراد به وبعضها لا يعقب البعض بواسطة الطبيعة المدبرة على وفي ارادة الخفي شكلا
 يكون غير ايدته واهامات بالفعل الاستعداد للهيبة لمعدود يعقب لا انتهاء السطح ففقد فاعلا
 فيه ثم ان الكرات الموقوفة على بعضها افعال مختلفة في السطح الحبيب والمعدود فاعلا في الزفير العكبات
 في الحواب ان حصل الوصف ليس بتحقق الطبيعة بالذات بل بالعرض لا ففقد طبعيا كل من كلمات اصنام
 والافلاك كذا بعضها في بعض وفقدانها في شئ فاعلا شكلا ففقدانها في شئ ففقدانها في شئ ففقدانها في شئ
 السطح المعقد اما فعل الطبيعة كما لمحت فقد فعل الطبيعة في مادة احد لا مختلفة واذا ما كان ذلك فقد انعدم بها
 ما يترتب عليه وان لم يكن فعل الطبيعة هناك فاعلا على الطبيعة على نحو لا يعقب الطبيعة وهو الفاعلة اصل الابداع فاعلا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في تلك صورة رتبة من اسعده الكلي كالجلال مما انه نفس المدرك وهي الدلائل كما لجلالها
 والصوره المرفوعة اخرى بقدر على خلق النفس هي الطبيعة الى خلقه لا خبار وانما كمال فلا يستمد منها
 يستشهد به سدا فليزم ان يكون شي واحد خفي ان فيه انه لا يلزم لان الخفية النارية مثلا انما تم
 بالجسم وهو ما ربه الخفية النارية الجسم المصور بالصورة النارية مع الصورة النارية فالتصور
 الصورة النارية خزانة النارية انك الصورة فافهم قوله الصورة النارية اذا الجسمية او العنصرية
 او ان جسم الى ان تلكه المراجعة جميع العناصر لا احادها فالصورة المركبة انما تقوم بالجميع من حيث
 هو الجميع ولا يربى الى احادها بزيادة السجدة يقال الانصاف انما يقوى انما يكون بامر موعود في
 الموعود فليصح قيام امر انصافا مستودع لا يقوم شئ منها عادة وهذا ضروري فالحق اذا ان الكيفية
 المراجعة هي الكيفية المتوسطة المنتهية فالجزء الباري به انك رتبة حار من رتبة كبريت في
 كيفة متوسطة في كيفة متوسطة حار من رتبة الماء انما بعد انك رتبة برودة ورطوبة في الاجزاء
 الناقصة والهم وان لم يكن كيفة رابعة وقت الانقراض لكن فيها كيفة رابعة وقت الاجتماع فالصورة
 المركبة كالتقوية او الجسمية او ان يشاهد في الاجزاء كلها ويكون الاجزاء العنصرية السبعة حارها
 حال الاجتماع قائل في قوله انما لا يقررنا على كسبهم وردو هذا السؤال اه لانه قد قرر ان ليس
 فاجبه بان جسم انطليقة بل هو جسمها المجرود متعلق بها فلم يلزم تركيب الا فلاك من اجب مخالفة الطابع
 وانما لا يتركيب ان الا فلاك الكيفية انواع فلا بد من متوج داخل في حقيقة يكون حصول النار
 من اجزاء الشكل بوجه ان في ذلك المتوج النفس المجرودة وكذا بقدر اذير والجزء ارجح انتهى الى اجزاء
 انواع فلا بد من متوج وجعله ان في نفس مجردة في داخل في حقيقة فالعقل اذن تركيب
 من اجسام مخالفة المعنوي والكانات المعنوي المجرودة فترم السؤال والافتراف بين من ان
 وزعم المحاكم انما بانها من غير متعلق بل قوله من ان في تركيب الصورة ان يكون في علم الجسم
 اه لانه اراد ان في تركيب المعنوي ان يكون لكل جزء قوته على قوة بحيث يتأخر كل جزء
 بالآخر كما يثبت في المراتب لانه ليس العلم حقيقة متعلقة بل هي صورة الكل والكانات لانه اذير والا فلاك
 الحار في صورة المجرودة فترجى الحاصل ان المتوج من تركيب العقل تركيب يجعلها كيفة رابعة فلا بد ان

[illegible]

[illegible]

حكم قوله اما الحركة فهي المخرج من القوة الى الفعل قال الشيخ في النهاية ما الحركة هي القوة من حال الخس
مخرج من هيئة غارها ليس له غيرا وهو خروج من القوة الى الفعل فكذا لا يخرج من الحركة كمال الشئ بحيث لا يكون
جزءا ولا يكون على ما هو عليه من ابد وكيفية وضعه قبل ذلك ولا بعده وانما هو المخرج من التعريف الاول
لان لا ينطبق الا على الحركة القطعية التي عند الشيخ ان يطلق اسم الحركة على التوسعية فالحرب الى تعريف التوسعية
والقطعية كان يرد عليه النقص بالزمان والمكان لان فيها خروجا عن القوة الى الفعل تمت انما في احوالها
الشيء اذا كان يمكن دفن ما في المراتد المخرج منها كان الى ما يكون بعد على جهة الابد والعدم فخصيص الشئ
المقتولات الا بوجه لانه لا يقع عنده الحركة والمخرج المخرج الى ان في تلك المقتولات لا لان المخرج المخرج
الى ان تلك المقتولات لا لان المخرج المخرج الى ان في وجه في الجواهر فلا يسهل حركة قوله ان الموجود اما ان
يكون بالفعل في كل وجه الى ما يكون مخرجا من الصفات الغير الالهية في الفعل لان الصفات الالهية مخرجة
على الوجود مما يثبت في الوجود من الصفات الى بعض الصفات في بعض الصفات في الوجود في قوة فيه بل في القوة
والاخر فلا يفرع منها في الفعلية من جميع الوجود في المبدأ والاعلى على وجه ثم ان معظم الشئ ان كل موجود
موجود في الوجود اما في الصفات الالهية في الفعلية بالاعتناء الى الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
من بعض الصفات في بعض الصفات الالهية في القوة في كون المبدأ والاعلى على صفات في بعض الصفات
الاصل ان الموجود اما موجود بالفعل في نفسه وجوده الذي له كما في المبدأ والاعلى اما موجود بالقوة في بعض الصفات
في الموجود الذي له كما في الصفات فانها في وجودها في الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات
بيان كل ذي قوة معنى ان كل ذي قوة يمكن منها المخرج الى الفعلية بالنظر الى الذات في القوة
وان الشئ يخرج في بعض الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات في بعض الصفات
الغائي ثم قطع العلم الاول في التعريف انه الطعن انما هو في كون التعريف تعريف حقيقة والبطانة
انه تعريف لفظي لان الحركة معلومة بالمعنى المحسوس به هي القوة وانما المقصود لا ان القوة هي التي في
في اطلاق لفظ الحركة على بيان وهو حاصل وقد يقال في بعض العلم الاول ان في التعريف انما المقصود
الاولى ان تعريفه بتعريف عال من المبدأ غير بما لا يتم بقاؤه التعريف في نفسه بل لانه لا بد ان يعرف
في تلك الاسماء يعني ان التعريف قد يكون بحيث يجعل شئ في نفسه بعد زمان اخر اخر ثم وغم فقد

١١٨
 واما فقد صدق على هذا الخروج من رجا على الكسفي بهذا القول لم يرد وجب انفسه يكون في الخروج من رجا
 بحيث ينطبق على الحتمية بالذات وليس على الزمان كما ان الله ورد فيه ان يعاجل المطارحات ان يقول
 ان تصور الخروج المستلزم على الحتمية من رجا واما كونه نفس الزمان فيعلم بعد ذلك بالادلة وهو غير موقوف
 على الزمان واما لا يرد بالانطباق على الحتمية ان يكون متصلا لا نه فالتف فيه جميع ولا ينبت الا بالبرهان
 النظام على انقال الجسم بل المقصود في التعريف قوله الخروج التدرجي بحيث لا يقع خروج في الخروج بوا
 لان هذا الخروج متصلا كما هو مفهوم الفلاسفة او هو متفان في درجات كما هو معلوم لجهل الكلام والتصور
 على هذا وجه غير متوقف على الزمان المتصل انه قابل قوله لعل يتفهم التعريف بالانطباق من التفكير هذا
 الكلام من ان السبب في ذلك ان التفكير ليس كحركة حقيقة بل مجموع اتصالات وحياتية عند عملها على كمال
 اشتغالها في هذا الزمان وهذا هو المعنى لان الحركة كما نستعمل لا بد فيها ان يكون في كل وقت في وقتها فلو كانت
 لا يكون في آن لكان في ولا في رجا ان يكون تلك الافراد غير متناهية وغير مبرومة بالفضل كما يستعمل
 ومنها ليست العلوم الا متناهية ومبرومة بالفضل فلا يتصور الحركة واما انفراد الزمان في غاية فلا يتصور
 بهذا ايضا لان الافراد المتناهية لا يكون في الفرد الزمان بالفضل ومنها العلوم مبرومة بالفضل في
 ان الافراد المتناهية يتوهم في الفرد الزمان غير متناهية ومنها العلوم متناهية وقد يظن انه يمكن ان
 ما في الحركة كغيره هو اتصالات قابل الشدة والضعف فيخرج ان يكون في مجموع الزمان فرد منها ويكون في
 كل ان في الابواب المتعاقب لا يكون في اناس في اول المعنى فتقول المتعاقبات في هذا اتصالات
 اما معلوم واحد او معلومات متفرقة فعلى الاول يكون في التفكير حركات بالنظر الى المعلومات
 فتكون حركات في الاتصالات الى معلومة وحركة في الاتصالات الى معلوم مخرج بلزوم ان يكون
 في كل ان اتعاقب لا يكون في ان سببي حلالا في الى معلوم واحد والوجود في شدة
 ذلك وعلى الثاني فلا بد من معلومات غير متناهية وليس في التفكير الا معلوم متناهية
 واما لا يكون في الاتصالات حركات لكان في كل ان اتعاقب غير الاتعاقب الذي
 في ان افراد المتعدد في الاتعاقب لا يتصور الا بتعدد صور المتعاقب لانه في كل ان
 اني يحصل في الزمان صيغة في الزمان لا تتقال على العرض محال فيكون في تصور غير متناهية

[illegible]

ثم انهم ادعوا وجوبه في المعنى في الاحاطة في وجوده نظري لا يحتاج الى الدليل وقد بيناه
 بعد بان لا يملك في الحقيقة في زمان الحركة وفي كل ان لم يكن تلك الحالة قبل حال الممكن
 على حالها في الممكن في تلك الحالة الحركة القطعية لانها لا يوجد في الان وهذه الحالة متحققة في
 الحيات في زمان الحركة في هذه الحالة صفة شبيهة كالمقابل ان تقول للفرد المسمى والعز في
 ان المتحرك بعد في حيزه كان على المسافة في الزمان بحيث يكون في كل حيز منها في ان وفي كل حيز منها
 في كل حيز لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد فالكيفية صفة متحركة لكن لا يلزم منه ان يكون هذا المكون
 امر اعتبارا بل يجوز ان يكون صفة انتزاعية ينزع عن المتحرك حين مواجاة المتحرك المسافة ويكون ذلك
 المكون معنى كليا خارجا عن الفرد في حيزها وهي ان يكون على هذا الفرد او على ذلك الفرد خارجا عن الفرد
 في حيزه ان يكون تلك الحالة الحركة القطعية او المفردة المتحركة في الموجود بين زمان وكل حيز منها في حيزه
 ولا لا وان الحيز المتحركة حدود الحركة القطعية او المفردة المتحركة في مقدار كل ان على سبيل التام
 في الحالة المتحركة في الزمان اجمالا والمتحركة في المراتب حدودها المتحركة فيها وتوهم تلك الحالة
 في الحركة القطعية بمرور زمان ان مسلم لكن تلك حدود الحركة القطعية الموجودة في الزمان في الجمل ان الامداد
 في تلك ان المتحركة حال الامداد الواحدة المتحركة في الزمان لان متوهم على الكلام ان فيه وان لاداد وان
 في الامداد الواحدة المتحركة في الزمان في تلك الحالة المتحركة في الزمان الحركة القطعية او المفردة المتحركة في
 الزمان حدودها المتحركة لا غير في مسلم الى الامداد المستمرة فلا يلزم وجودها في الخارج فاصل قوله لاداد
 حدودها بقوة او وهذا لان الحركة المستمرة وان كان واحدا بالشخص لكن وتوهم ما يهتد به فيها
 انه ان يفيض باعتبار المسافة فتهذه الجهة لها حدود بالعرض قوله فهدا المعنى في الحركة في حيزه
 القوة او في سبيلها قطعية في جميع الموجود بل هي من حيث الذات بالفعل ومن حيث النسبة الى
 الحدود والقوة لكونها وحدها انما يهتد به فيكون محققا باعتبار موافقاتها للمعنى في كل حيز لها بكل
 فصار الشخص في حيزه انما هو في النظر الى انما بالفعل وبالنظر الى التحقق بالقوة وهو المعنى بكونها في حيزه القوة
 ونحوه بالفعل قوله فهدا لك اسما بانها حال اول لها بالقوة او فهدا في العلم الاول بهذا التعريف
 بعد برهانه التعريف المذكور في الفن ونحوه ان الكمال لا يكون بالشئ بالفعل والحركة والقوة امر مجرد

بالفعل يعرفها بالحس كمالا بالفعل كما كان في الحركة بالقوة ثم الحركة لا بد لها من مطلوب بنوعه واليه
وذلك المطلوب اليه كمال في الحركة او بالنسبة اليه فالحركة كمال لدول فيخرج الكمال من القوة الخارج عنها كمال
اجرم ثم الحركة انما يعرفها بالقوة فما يتوجه اليه الحركة والحركة وهو ظاهر وايضا ما يعرف الحركة بالقوة في هذا
والكمال الذي هو الحركة لان في كل ان لا يحصل لا يكون في آن سابقا ولا لاحقا فهو مجرد فيحصل الكمال بالقوة
والله السار الشئ وايضا هو بالقوة في الحركة المستقلة العقلية لانها لا يوجد فيها ما قبل الوصول الى المنتهى
مبدأ ينقطع في كل جزء من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة وان كانت موجودة فيها في زمان الحركة وخرج
بهذا المفيد الكمال من المعارض لا بالفعل في جميع الوجود ثم الحركة لا يعرفها بالقوة الا في جهة واحدة
بالقوة باحد الوجه المذكور بخلاف سائر الكمال من الاخر والسبب في هذا بان جهة القوة وخرج بهذا المفيد
الكمال المعارض لا بالقوة لكن لان جهة القوة فان الكمال من جهة القوة لا يعرفها بالقوة لان جهة القوة على غاية
ما يكون انها غير خاضعة للقوة بل تحقيق هذه التعريف ولا يخفى من هذا تعريف احسن من المرفوع جدا على
شئ لم حار التعريف الاول مرفوعا عند الحكم الاول وهو تعريف مقبول لا قوله وهو ان يحصل منطبق
على المسألة ان كان مرفوعا اكثر الاخر من ان الحركة العقلية عبارة عن الكمال ان حاصل في المجال
سبيلان الحركة المستقلة بان يحصل في المجال كون على عدم يحصل جهة قبل زواله كون على عدم يحصل
فمنه منطبق على المسألة كما في البعوضات المتأخر لا في المشقة الطائر في خطه وهذا فاسد لان الكمال ان
امات فبذلك في المسألة الحاصل في المجال امر او نفيها من اجزاء غير متقسمة فكيف يكون امتدادا متقطعا
على المسألة بل يكون امتدادا متفصلا لا ينطبق الا على الحدود بل كان ينبغي لهم ان يقولوا ان يحصل في المجال
المرتب على التدريج منطبق على المسألة ويكون جهة لها في المجال امر متحصل في مجال وبنى كل بسا في مجال
كما في حدوث الزوال في التدريج في الخارج ومعنى كونه غير متحرك على ما فهم انه امر لا يحصل في الخارج
بكتاب مندرجة في الحصول الشئ انما اراد عليهم وقال الحركة في الفعل امر متحصل غير متحرك في نفس
الا منطبق على المسألة منقسم بها قال انما حصل هو توري انصاف المتحرك بها في الاحكام نظريا
لكن في انه نعم ان انصاف المتحرك بها في الاحكام نظريا ليس بها لكن كون وجودها في الاحكام
فخر بالمتحرك ويجوز ان يكون انصاف المتحرك بها كانه انصاف الموجودات المعنية باصفات الاخر

١٠
 بان تنزه العجز والشمس تحت عن وجوده في الالهيان من قريب فانه في حركة والشمس سبطه كانها فاعلة للقطعة
 غير متحركة وان لا فاعلة شيئا جفدها انكم بالفاصلة على سبيل التحيل والتمسح قوله وفي الزمان ايضا
 كما راى انهم ان في الزمان زمان منفصل منطبق على الحركة القطعية و زمان منطبق على المتوسطة وهو
 آخر غير منقسم سبيل وسيلانه برسم زمان عند في الجبال والسموات بالان السبيل وهو غير الالابات
 المعروفة كما ان الحد وهو كان داخل زمان ولم يقف على وجوده وبطلان اصله ليس بزم ان يطابق
 الحركة المتوسطة التي فلا يزم من ثبوت الحركة المتوسطة ثبوت فاعل قوله واعلم ان المتحرك من حيث
 المتحرك حاله بينهما انه انفسه ان المتحرك اذا قطع مسافة في زمان بصير متطابقا عليها مجموع الزمان فكانه
 امر محتمل قبل ان يقطع المسافة و الزمان وفي نصف تلك الزمان منطبق على نصف المسافة وفي نصف الآخر
 على النصف الاخر منها وفي الحد المشترك بين الزمان على الحد المشترك بين نصف المسافة فالمتحرك بما انقطع
 المسافة في الزمان من حيث محتمل الحركة القطعية وما انقطع على الحد وفي الالابات المعروفة كانه محدود في زمانه
 وما انقطع في بين الحد والاعتقادي مثل الحركة المتوسطة وهو بان لا يكون له بين الحد والاعتقادي كالمتحرك فاعل
 لذلك المحتمل في هذه الاحوال الحركة بان ذات والمتحرك بافرض فاعل قوله واما السكون فهو عدم الحركة
 عما في سائر ان يتحرك من سائر ان يتحرك ان يكون ما متعلقا به الحركة موجودا وهو ان يكون موطئا
 بما في الحركة وان يكون في الزمان كذا ان الشقاء فهو فاعل متعلقا بها مقابل الملكة والعدم قال الشيخ
 في تقريره في البين انه لا يكون ان يفرض بينها مقابلة الا احدى الجانبين المتقابلين اعني الوجود والعدم
 كما اذا ارد ان يتناسب بين السكون وعدم الحركة وجب ان يكون لنا ان يقف اما عدم الحركة
 من عدم السكون او بالعكس فان شئنا ان يقف من عدم الحركة عدم السكون على ان السكون معنى
 محدود لم يجد الا ان يقول انه كال اول باب الفضل من حيث بالفعل او القول انه كال ثان كما
 هو بالقوة من حيث هو بالقوة فتكون الاول من حيث ليس حرا الا انه لا يسكن في زمان السكون من حيث
 هو سكون ليس يحتاج ان يكون كالا اول من يكون معنى كالي بان فانه يجوز ان بالفعل سكونا في معنى
 لا كالي غير ثابتة وانما ان في الجمل من شروطه كون السكون سكونا ان فاعله الحركة وهذا ليس
 فان خذنا لفظ الاول والثاني لم يكن في حقيقتهما متبعا المتقابل في الحد وان غير متغيرا غير لم يكن في الحقيقة

۱۰۰

[illegible]

اشكال

لا يتردد شئ يكون نفس الانسان ولا يستقر عاقل فافهم وان كنت والاطلاع على تفصيل القول
في هذه المقامات فليكن عليك علم ان هذا السبب المتعلق بالاشياء الزايدة المتعلق بخرج المواقف قوله لا يتردد
فلا يمكن ان يتردد كذا انت او يعني ان الجنس في السبب لا يتردد في جهة واحدة مع الفصل وانما وجوده ليس
في الخارج الجنس شئاً والفصل شئاً فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
حيث ان في الواقع ان لا على الثاني فلا حجية ولا فصله وعلى المادى في جهة واحدة انما هو ان في اللزوم كما
كان قبل ان لا يتردد فلا اتحاد بينه وبينه فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
عناشئ فقد خرج منها صفة تفار اتحاد لا اتحاد وهذا هو تحقيق الحق في تركيب الجنس والفصل
بالمسبب في حركتها المتعلق بالاشياء الزايدة المتعلق بخرج المواقف قوله لا يتردد اما لغير ان الثاني
فقد ان لا يتردد في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
وهذا لا ينفرد في جهة واحدة بل في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
فاعلية وان كان في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
الحركة بل يمكن وجوده في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
ان هذا الكلام انقص بالظنية ويكون الحاصل انه لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
الحركة وهو خلاف ما فهم فلا يتردد ان اذا كان المحرك في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
او منقطف الثاني على الشروط زائدة مع بقاء انقص على التعريف الذي اخباره ايضا فان الظنية
لو كانت مفضة للحركة كما صح فهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
الظنية الحركة لكان كل فرد من افراد النوع المنطوق بها حركتها كما في هذا فلا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
واما اذا كان المحرك في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
موجبه لعدم الكلام بانه لا يتردد في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
او ردد وان كان المفعول ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
فاعلية موجبه ايضا فلا يتردد في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها
هو عدم كون الحركة حادثة للظنية في جهة واحدة فافهم ان هذا السبب لا يتردد في جهة واحدة لان اللزوم في فصلها بها

الحديث لان الدليل اذا سمعنا انما المطلوب لا يتنازع الجسد به بانيات وهو المطلوب آخره
محمداً المستدل والمعرض لان التعيين الطريق غير واجب على المتنازع فانهم قد اختلفوا في انما يتنازع يجوز ان يكون
محمداً الجسم انه غير انه اذا كان المطلوب مستحيلاً فلا يمكن حصوله بل هو كونه لا يمكن بوجه الحكم عليه فلو كان انما ابي
جميع ايجادها وبعدها وكل ما باطل في ما ذكره المستدل لان الحال لا يخرج من حاضري الاستسناد لها
فلا خلاف لم يكن في حركة مطلوب فلا بد من خاتمة السبل على تقدير ان يكون ممكن الموصول انه وجوبه
ان الجسمية حقيقة الشئ هي يكون لها غايات مختلفة كما ان الطبيعة لم يكن لها غايات مستقلة ولا يتحقق ذلك
المعادرة عنها عند وجود واحد منها ثم قد اوردت سؤق بعد سؤق جمل لان الكلام في حركة الجسم
الطبيعة الشئ والارادة فابن السؤق فقد بان لك انما انما لا بد من وجوده وبعده اصلاً انما لا بد
فانما انه لا بد من الاعلى عدم كون الجسمية فاعلية موجبة دائماً فاعلية مطلقة ونسبة لا بد من بطلان
وهذا بنا في حوضهم فاعلى عدم كون الجسمية فاعلية موجبة دائماً فاعلية مطلقة ونسبة لا بد من بطلان
بني فاعلية الجسمية مطلقة وتوقع شرطها به فلا يتم لولائها ان يكون قبولها واستعدادها في جهة
كونها ما دونه فاعليتها لا تكون في جهة نفس ذات الجسمية كما قالوا في الطبيعة وان كان المقصود منه
نفي كون الجسمية فاعلية ما منه فيجوز كونه مفيد في عرضهم الى الحركة المطلقة في لوازم الجسمية وان كانت
خارجياتها واجزائها مستقلة متوالية فاعلية الجسمية فاعلية مطلقة الحركة المعنى مطلقاً والانعكاس
فلا بأس في كون الجسمية مستقلة لها واما الخصوصات فليست لها فاعليتها مستقلة على جهة المادة
ومفيدة في نفس ذاتها فلا يستحال فاعلى فلو لموضوع التأثير وانما غير مختلف فيه من غير اعتبار
وان كان ذاتاً واحداً هي النفس فلو لم تكن فاعلية الجسمية او ضعيفة ولم يذكر المخالفة الشبهة في الطبيعة
اولاً فراجع في الحسنة ثم القول بالمخالفة الفورية بين الافراد لا يلزم على راي الشبهة حيث ثبت
الى وجود فرد تدريجي متصل منها في الحركة والاتصال لا يكون الا بين الاشياء المتوافقة في
النوع قوله وقد بقت انها عبارة عن تعر حال المخلو له وعلى هذا فموضوع الحركة فرد المخلو له
وهذا على النفس في الحركة الالائية وانما كان محل التزم الحركة الكيفية والنوع في الالائية الحركة
الكيفية قوله وذات الاول في نفسها انه يعني ان ذات المواد اذ دل فاعلية له ذات

۱۔ مسئلہ وضع یعنی ان لا یكون الا وضع
خارجی از ظرف یعنی ان لا یكون الا

[illegible]

114

القطعة لم يكن مجباً فتأمل فيه ومنها ان الحركة القطعية اذا كانت عبارة عن مجموع الحركات الوسطية
والامتداد امكن في وجودها اذن وجود المتوسط في وجود الامتداد امكن فيكون اثبات
وجودها موقوفاً على اثبات وجود المتوسط ولم يدل عليه والذلي المذكور في بيانها قد عرفت حاله على
ما ادعى المنهيب هذا المنهيب ان انقاف المتحرك بالحركة القطعية في الامكان بهيئة واحدة انقرفت في هيئة
اخرى في الاقنى المبين من ان الحركة المعلوم بوجوده الحركة المستقلة القطعية والامتدادية الحركة الوسطية والامكان
ليس انما يحفظها النفس البراءة فانهم ومنها ان الحركة القطعية لو كانت كما ذكر هذا المنهيب لا يمكن
انقاف المتحرك بها لان المتحرك غير منصف بالامتداد امكن في اصله فلا يكون منصفاً بالمجموع الذي هو جزء
هذا الامتداد الا ان يقال ان المتحرك متى لم ينصف بالامتداد امكن في ما ان امتداد امكن في
لكه منصف به بوسط الانقاف بالحركة ما ان امتداد الحركة كيف الحركة فاجبه بالمتحرك من امتداده بالامتداد
المتوسط بالمجموع الذي فاقم به فاقم ومنها ان الحركة القطعية لو كانت خفيفة اعتباراً به طرفة عين على الحركة الوسطية
والامتداد امكن في لا يمكن كونها محل للزمان المفضل لان الزمان المتصل خفيفه واطفئ فيجب ان يكون
محلاً لغيره اذ انما انقاف انقاف المنهيب المذكور بان محل الزمان هو الحركة القطعية ثم انه قد مرح بان الزمان
مقدار الحركة القطعية وعلى هذا فالمقدور بها المكان الامتداد امكن فابلزم بقدر المتساوية بالزمان فيكون
الزمان مقدوراً لا مرقار وهذا لان انقاف الحركة الوسطية بالامتداد امكن في انقاف بالوقوع و
ليس له عود في انقافه ومقدور في خفة لا يوقف لقدره به على انقاف شئ اخر باقوى به ما لم يكن
في ذلك الشئ الاخر مقدراً بهذا المقدار بالذات في الحركة الوسطية فخر حاله المقدور بالزمان الا بالوقوع
ثم لو كان هناك فروق بين المقدور بالزمان بالذات والحركة الوسطية لوسط طرفة عين فيقول هو بقدر مجموع
الحركة الوسطية وهذا المقدور بالزمان فاقم بالمجموع المذكور مع مخالفة لاصول الفلاسفة لا يظن له وجه
فيهم قالوا في الخشنة فاقم وانصف قول وجود اخر مذكور في الجمل المذكورة انه حال في الاقنى المبين
اذا لم يكن للحركة القطعية حصول في الامكان لم يكن المتحرك متالي بكونه في الامكان شيئاً في المتساوية والمقدور
اصلاً ولم يكن بحيث الحركة التي في الامكان مواجاة وموازاة بالنسبة الى المقدار المتصل بالمتساوية
معرفة ان المتساوية المتصلح يكون مطابقاً للحركة المعدومة المنطبقة على الزمان المعلوم على وجه انه

[illegible]

المشبهين

ثم يمتنع من قول بطلان الحوادث في لا يجوز في قبل شهادة الحدس بعدم الفرضية
الحركة كونه في الحركة الكيفية في وجودها في الفرضية في الكيف فليكن عليها في الانية في
وجود الحركة القطعية المتعينة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
في غير ان في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
الحركة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
المستحيل في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
هو الحركة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
الكلام على ما هو في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
نابت باله في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
لا جواز المسألة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
المسألة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
لا يمكن موافقتها في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
الحركة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
مطلقا في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
في عدم وجود الحركة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
النية في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
فلا تأسلم في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
في البين فكيف في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
المسألة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
المسألة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في
الحركة في الفرضية في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في الكيف فليكن عليها في الانية في

موجوده فی الامکان و لابد ان یکونی اثر غیر قار و در مرکز الفطریه و ذلک لان ما یسجد صوابا غیره و نشود
یکونی اثر اجزا و قد سجد و در اثر علی بن الکلام من عروق حل ان غیر القار لاجل ان غیره و الا فی غیر القار
و در عروق لان مرکز التوسطه و کما انت ظاهره کما ان یسجد ان یخرج منها اثر غیر قار و در الکلام سجد
و انش لان منش و انشراج غیر القار یجب ان یکونی غیر قار لان انشراج غیر القار انما یکونی ما غیره و نسبتا
نسبتا من منش و صحیح و کما ان منش و عارده فاما ان یکونی منش و صحیح لانسراج جنسی و نه لاجل منش
مسئله ثانیة که علی اول الکمان منش و انشراج کل جزئی از اجزاء و عدم انشراج کل منش و انشراج کل منش
و موجوده نظیر سجد غیر قار بل الامر المنسراج یخرج اجزائه و کما ان منش لانسراج جزو و قد فتن لا یکونی انشراج
جزو و انشراج ذلک الوقت بل انما یخرج انشراج جزو و قد فتن انشراج جزو و انشراج ذلک انشراج جزو و انشراج جزو
مرح لان منش و قد فتن کما فی حرمه و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
و قد فتن فی ان منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
و کما انت غیر قار و قد فتنه مطلوب من کون منش و انشراج غیر قار و لازم خلاف فرض کون قار و او
الکمان قار و انما کلام عارده کما کلام فی اصل منش و دلا مسکس فاذن بلزم و دخل غیر قار منش و
انشراج غیر القار فاذن فبان ان منش و انشراج غیر القار لا یکونی الا غیر قار فایم کلام المستدل لانه لازم
بوجود اجزاء الفطریه لایح مرج فی نفس الامر لا بوجوده و لا منش و عارده فتنه منش و انشراج منش و انشراج منش
لانی ان و لانی فتنه انما ان نزدیک فتنه طفرات فتنه منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
طوکر التوسطه و انما منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
و در اثر فتنه منش و قد فتنه منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
بذل عارده علی فتنه الدلیل لان المستدل کان قد استدلال علی عدم موافقه التوسطه نسبتا فی اجزاء المساجد
بانه لایح الطابق غیر المنقسم علی المنقسم من المور و بان موافقه مرکز التوسطه فی اجزاء المساجد واجب
لان نسبتا کسبه انظره و انما فتنه منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
فقط علی الدلیل و انما فتنه منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش و انشراج منش
نقول لو لم یکن امره رجبی لوجوب لازم ان لا فتنه مرکز التوسطه نسبتا فی اجزاء المساجد لانه موافقه

طان مواجاة غير المتقسم انما يكون بالتحريك ولا يتبع اذ في قديم عدم المواجاة مع ان المواجاة مفردة
 في نفس الامر لما ذكرتم بوجوب المواجاة لا فقد غيرهما ذكرنا انهم قطعوا عن وجود الحركة القطعية فبناوا على
 جملتهم لا على ما لم يكن حركة قطعية مع انهم يوجبون في الامكان حركات المتبع كاجابات الامور ان تكلف به مواجاة
 المتحرك ليس في اعتبار الحركة الوسطية لان مواجاة المتحرك لا يكون الا بعد المواجاة المتحركة واذ قد اخرج المتبع
 من البين فلا يمكن المواجاة فانهم ما خلفت اذا كانت الحركة الوسطية بسببها راسمة للقطعية ولا يمكن ان
 المواجاة المسندة فيجب ان يكون المواجاة قبل تحقيق الحركة القطعية فملت مواجاة الوسطية لا تكون الا بتتابع
 فلا يمكن الا بوجوب المتتابع وليس قسم الوسطية القطعية في الوجود انما هو ظاهر بل الحركة القطعية وجود
 مستفيض في الخارج في ذلك الوقت على وجود الوسطية وانما الرسم هو في النظر الى وجود الجاني كانه
 حرف او اشارة في قول الشيخ ولقبه عليه صاحب الاقضية قبل الوسطية والآن السبيل برسمين الحركة
 المتحركة القطعية والزمان في الجاني لاني والايمان فانهم قد اجابوا ان الشارع وجده ان الوصول خلاصة
 ان ذلكم انما يلزم من افتقار وجود الحركة في القطع في ان الوصول قبل ولا يلزم من افتقار وجوده في الزمان بحيث يظن
 جزمها على كل حال من عدم الامام المعظم البتة عن هذا ان تكاليف اشارة حال انما لا نقول بوجوب التتابع في الزمان ان الحركة
 الوسطية او الحركة القطعية لا نقول بوجوده التتابع في الزمان انما ذلك في الزمن من مقتضاه انما يلزم من ذلك ان يكون
 ليس هو في الزمان وهو وجوده في الزمان فليكن متتبعه وبذلك يبقى الوجود التتابع الى الغاية كما يجب وانما نقول
 بالوجود افتقار الحركة الوسطية ونشكركم لا ينهض فيه فانهم قد سلموا ان الوقت بغير ذلك قبل الوصول اه هذا
 الوجه على تقدير ثبوت هذه الدهرية فيما بين الوجودات الزمانية طارئة على القول بكونها في الزمان على تقدير
 افتقار الغيبة الدهرية فيما بينها كما هو راي المعتز في صحتها لان المعتز في قول نحن نريد قبل ان الوصول
 حال الوجود الذي قبله فنقول لم يوجد الحركة فيما بين في الوجود قبل الوصول لانها لم يوجد بعد ثباتها في حال وجودها
 القطعية عن الوجود فلا وجود لها في الوجود وما يتصور ان انها موجودة في الزمان الذي نهائية ان الوصول فغير
 بين ذلك الزمان لم يوجد فيها مع ما قبله في الوجود فغير الوجود بوجوبها في الشيء لا يوجد قبل تمام
 الجزاء بعده قد انقطع قائل وانظر كلاما مستوفى في الدهر والسرعة فغيره فاعلم سبيله ذلك عند انشائه
 الى ما سيجي الكلام من ان وجود طرف الحركة متصفا في ذات النظر في الان يستحيل كما في الزمان على تقدير جابته

في جانب الازل والسنكسكس في ذلك فانظر ترسده الجواب انه في وجوده بالمعنى المحموم في الحال انه قد
منع على ثبوت العينة الدورية بين المتعدي ذات الزمانية في حاله في تقديره فيكون هو من غير صحة
لان وان يقول بوجود المحموم في الواقع وبالمعنى المحموم في الواقع فانه في الواقع المحموم في
الواقع بالمعنى المحموم في المستقبل لان الاتصال يستلزم وجوده في المستقبل ولا يقتضي وجوده في الماضي
الاخر اتصال فيقولون فيها ان الماضي في الحركة لو كان موجودا له وجب ان يكون في الماضي اذ كان مستلزما
لاحد من الطرفين ولا يجمع وجوده مع واحد منهما فوجوده في الحركة القطعية كذلك لانها اما قبله او بعده
لان الماضي ان هو ليس جزئيا في الزمان ولا يمكن وجوده في وقت وصفه في الماضي في المستقبل في الماضي ان يكون
موجودا ووجوده في الماضي لا يقتضي ان الاتصال في وقت الوجود في وقت الوجود في وقت الوجود في وقت الوجود
القطعية مستقبل ترسده الجواب لان الماضي في الحركة هو وصف في وقت الوجود في وقت الوجود في وقت الوجود
على القول بالمعنى الدورية كما هو ظاهر في الزمان في ما قبله موجودا في حاق الدورية في الواقع
فكل متعدي موجود في زمانه الذي وجد فيه ولا يعدم في الواقع اصلا فالحكم بان نقضه في الماضي
اذا ذكره فلا يجمع القول بان نقضه بالنسبة الى الان فان نقضه في الماضي لا يوجب وجوده في الماضي
لو وجد في الماضي فلا يجمع القول بان نقضه بالنسبة الى الزمان في زمانه فلم يزل ولم ينقض فافلت من
ان نقضه في الماضي فليس لان فاكون في الماضي فاكون في الماضي فاكون في الماضي فاكون في الماضي
لكن في كون من نقضه في ذلك يقول ما كان الزمان في المستقبل بالاتصال موجودا في الواقع فليس
احد الطرفين الذي يصف بها لان اولى بان يحكم عليه قبله على الان والآخر بان يحكم عليه بالبعد
بل الجوان كلاهما موجودان في احد نفسيهما فالحكم بكون احدهما مضيا والآخر مستقبلا بغير
من الوجود في سبيل عليك قول مفصل في ذلك في شأنا في القول بعدم اجتماع
المتعدي ذات في الدورية كما هو في المعنى في كلا وجهي الجواب لان مقتضى ذلك وجود الماضي
في الحركة في الواقع اما في وقت الوجود في وقت الوجود في وقت الوجود في وقت الوجود
والعدم في سبيل الى انكاره في نقضه في الواقع لان المتعدي ذات الزمانية مستعدة في
الوجود في الواقع على ذلك الراي واما متصف بالوجود في حال المفهوم في قول الوجود في الحاضر

على الشئ ارادة الشئ الصورة النوعية للشئ وعلى هذا حصل قول الشئ ان الشئ هو الثاني
ان الصورة النوعية هي الثانية فموضوع الحركة الصورة النوعية وحدها دون المادة وانتم
انه اذ قد سلم ان المادة الباقية لم يرد قولها في الصورة النوعية وتعاين بها لم يرد قولها
ايضا والمادة المتخلفة قد انما كانت حادثة صورة نوعية فيها فليست الصورة النوعية
فالادى ان يحل كلام الشئ على ما نقلنا من البعض ويكون المراد من بعض المادة الادى اليها الادى
ويكون للمادة الجسمية المحرمة ويكون المراد من قول ان الشئ هو الثاني مجموع الهيولى الادى والصورة
النوعية فالحاصل ان الثاني هذا مجموع دون الجسمية والمقدار لكن هذا المتوقف على ان يكون الصورة
النوعية حادثة في الهيولى وح لا يتم ما ادعى الشئ ان الجسمية يحرم بافحام الصورة النوعية في صورة
المادة بل لا بد من وجودها في جبرها فانهم لم يجدوا كلاما سفيها في ذلك بل قد تقرر وهو ان
انما هم الحركة في التوابع بل لا يضر هذا فان انما كانت متغيرة النفس والمادة فيكون
الاعتناء في انما كانت متغيرة في غير المتغير فيكون فافهم قوله وقد انكر حجب المتغير
الحركة الكمية الى مطلقا يحجب اقسامه فيكون لان المقدار نفس الجسمية عنده وفي اوانه كك
فلا بد فيها الحركة وقد مضى في الكثرة والتحليل والتكامل والتحقيق في ذلك فله في بابها
حركة فيكون بالعرض حركة كحركة فيكون في ذلك الكثرة الحركة الكمية وجود الحركة الملازمة فافهم
ان لا منافاة بين الحركة الملازمة والكمية ويجوز ان يكون الموضوع البديل في الكمية بديل في الابن
وهذا هو الفهم لانه قد ثبت في ان ليس ردد والمقدار الزائد وان نفس على الموضوع والمقدار
فليس هناك الا الحركة انية بالذات دون الحركة الكمية ثم قوله وبالعرض حركة كحركة على سبيل التبريل
اي ان عند هذا النحو من تبدل المقدار حركة في الحركة بالعرض والعلم ان ليس هناك حركة كحركة
لا بالذات ولا بالعرض لان الاصل المبرر عليه بان كما كان للزيادة المنفصلة لها مقدار باقية
والجميع بان على المقدار لكن كانت قبل انقام الزيادة مفارقة وبعدها انقام حادثة
منفصلة هي الحركة انية للزيادة في خارج الى داخل والاصل بانفراج امراده ليس في الزيادة
اجاب البعض باق في تطبيقه ان موضوع الحركة الكمية مجموع الهيولى والصورة النوعية

في الصورة النوعية ليس مقدارين في انفسهما اذ لا يتغير في مقدار النسبة الخارجية كما كان
في المجموع فنقدر بمقدار النسبة الاصلية العارضة لها وندور الزيادة في خارج وندور بها مقدار
النسبة الخارجية كما في ذلك المجموع فنقدر بالمقدار العارضة للنسبة الاصلية مع الزيادة فنقدر بمقدار
المجموع فنقدر بمقدار النسبة الاصلية فنقدر بالنسبة الاصلية مع الزيادة فنقدر على كون الصورة النوعية
علاوة على الزيادة غير ذات هذا المقام لان علوها اما في نفسها فهو باطل لانها لم تكن في مقدار
الصورة النوعية بمقدار النسبة نوع آخر علوها في حجم الصورة النوعية ومع ذلك فلم يزد مقدار
المجموع لان المجموع كان مقدرا بمقدار النسبة الاصلية مع الزيادة قبل مجرورها بها فلو كان ذلك
واما في الادة بما انها صورة بالنسبة المتصورة المخرجة من حقيقة هذه النسبة العارضة في مكان
قبل التغير الصورة والادة بهذه النسبة فنقدر بمقدار النسبة الاصلية لمول في كل الصورة النوعية
في الزيادة الزائدة لما يفرق ليجو لا بما انها صورة بالنسبة هذه الصورة النوعية يعني ان يقال
الحال في كل الى كل ذلك كانت المتغيرة بينها باعتبار النسبة العارضة في قبل النسبة واما ان يحدث
فيها صورة نوعية شبيهة بصورة الاصل فاذن المقدار بجميع مقدار الاصل والزيادة بجميع الصورة النوعية
الاصلية والصورة الادة فنقدر وندور الزيادة فلم ين موضوع المتغير بالمتغير واحد وان لم يعرف لها
هذه الصورة ولم يحدث مثلها فلم يشبه التغير بالمتغير في نفس ثم مع قطع النظر عن هذا القول للصورة النوعية
العارضة ليجو لا بما انها صورة اذ الوجود بما انها صورة بهذه الصورة كان مقدرا بمقدار النسبة الاصلية
عنه وندور الزيادة بمقدار النسبة الاصلية في مقدارها باق ثم انتم ابد بمقدار النسبة الزائدة فاقم
الى تقدمها بمقدار النسبة الاصلية فنقدر بمقدار النسبة الزائدة فلم يقدم المقدار الا بالزيادة
التي تقدمت افر هذا هو نفس في الحركة في نفس فاقم ثم بعد التغير في القول بمقدار النسبة على الصورة النوعية
وهو لا بالمتغير بما يعرف فيكون بمقدار المتغير عليها كمتبدل الا فاقا ما بينه وبين الحركة في الادة في مثلها
فقد السبب في التغير في الادة في الحركة في المقدار فنقدر صورة التغير في الادة في الوجود في الوجود
لا يصح كمال الا ان يقال ان وندور الزيادة في خارج عند زيادة المقدار على المقدار الذي
كان للاصل في الزيادة فنقدر على التدرج الى حد ثم نقف ثم يزداد زيادة اخرى فيزيد الزيادة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الكلام ولم مات بشي عليه السلام لانا سلمنا ان ليس في العالم زمان المطلق عليه الفرد
ولا في الانات المفردة في فرد من المفرد المتحرك فيها متحرك بالفعل لكن المتحرك في العالم هذا زمان
وفي انما به نصف بالعالم هذا الفرد الزمان به بالافراد والاشياء والافان لا بد ان يكون
بالانصف به موجودا متحركا بل كفي له الوجود النفس والاربي له وان كان في من مفضل فالحرك
في المفرد نصف به موجودا في من المفرد المتحرك في المجموع زمان الحركة في من انصف
المفرد المفرد في العالم ذلك الزمان في من انصف الزمان لا بد في انات ذلك الزمان وهو
الصورة بغيره من الانحاء النفس الاربى كفي في فوجم وجود المادة كيف هو لا بل انما
وتمت فلا بد على الاصل ملازمة بين وجود الوجود وبين وجود الصورة في نفس الامم على ان
كان فلا بد على الصورة في الوجود على السبيل انما الوجود بالوجود بالوجود على ان
الصورة على اختيار الوجود المتحرك في السبيل انما كفي في السبيل في المقام من قبل ثم ان الامر في
الوجود في مادة المفرد لان الوجود في مادة نصف به الموضوع بالاختيار لا شراخ فاذا في فرد
نزدى منه مع ما تنزاع الوجودات على موضوع في كل ان وفي كل زمان فكيف في حوزة الموضوع
فلا بد عدم الوجود في الكلام في حوزة الحركة في الوجود انما في حوزة الوجود لا بد
في الحركة لان موضوع الحركة في الشئ الموجود واما به لا سبيل الى ان في لان في الموضوع
بالشئ واجب لان الحركة في الشئ موجود فلا بد ان يكون موضوعه شئ وكذا لا سبيل الى الاول لان
الشئ الواحد لا يمكن ان يوجد بوجد في نفس على وجودات بناء على ان الوجود نفس ضرورة الشئ
فالحرك فلا بد ان يحد الوجودات تحت هذه انات والعالم الزمان فوجوده في انما في
الوجود في ان آخر فلم يبق موضوع الحركة امر واحد واما الوجود الا في عين الوجود السبيل فلم
يبدل في الوجود فلا بد وقوع الحركة فيه فافهم اعلم ان الشئ في موضع الحركة في الوجود وقد
بين ذلك في اسفاره هذه مات شوية وسطية لسانا في وجرانا في نقل انات ذلك في
لا بد ان من شاء الاطلاع عليه فليقر في ذلك فيكون وجوده في هذه حوزة في انفسه
لكن المقام في اننا قد شئنا لا بد على راي المتبين لان الكيفية المختلفة بالاشياء والنصف عنهم

والا يلزم تخلف المعلوم عن علته انما كانت لا يتبع حيليك وان الحركة متجددة بالذات وليس حقيقتها
والا تجدوا الملاحة ان فلو كانت بحيث لا يمكن لها الوجود الا بوجود بحيث لا يكون لها جزاها بها
وحيات ولا يمتنع ان هيما تقضي التجدد حتى يروا ان التجدد عبارة عن الوجود والعدم والتشريف
يقضي عدم نفسه بل يمتنع ان يمتنع الحركة من غير ايجاد الوجود والذات الا الوجود ولا يمتنع ان يمتنع
لا يمتنع جزء منها او غيرها فلا يكون لها حيلها امرنا بما لا يلزم تخلف المعلوم عن العلم المسجل اذا
التخلف المسجل ان يوجد المعلوم ولا يوجد المعلوم في المكانة ومنها لا يلزم ذلك لان الامكان للحركة
ان يوجد في الاثنى والاثنى يوجد في التفرار والذات في الحركة بالذات بتاويلا على نرا على ان
العلم المتخلف بها اذا كانت ثابتة لا يكون لها نبات السمة فافهم عبارة الشيخ في الشفاء بكذا وب
ان يعلم ان فلو كانت حركة طبيعة لم يمتنع ان الحركة بعدد السمة على الطبيعة والطبيعة بما فيها لا يمتنع ان الطبيعة
تجاوزت ثابته خارجة عن طبعها لانهما في الواقع خارجا عن وجود وجود الطبيعة ووجود الحركة الطبيعة
عدم وانما هو على مستقر او الحركة والحق حقيقا لا محالة فانها تقضي ترك شي والطبيعة اذا تفتت
لانهما ترك شي فيقضي لا محالة ترك شي خارج عن الطبيعة اذا كان كذلك فافهم بوضوح او خارج عن
الطبيعة لم يفرض فقد ترك بها بطبع فاذن الحركة الطبيعة لا يمتنع عن الطبيعة الا لا قد عرفت حال غير طبي
انتهى ودراده على طغي ان الطبيعة قوة حربية الشور وذا انها ثابتة متفتتة لا يمتنع ان يكون ثابته لان
الطبيعة لا ترك متفتتة بعد حصولها الا بالاجابة على المتفتت فلو على الطبيعة على السواء في ترك حيلها
متفتتة السمة وهذا بخلاف حاله شورا فانه قد ترك متفتتة لاداع ووضوح اخر فلو كانت الحركة متفتتة
لها لانهما لكانت بحيث لو حصلت لم يتركها والطبيعة فيكون ثابته بالذات والطبيعة على متفتتة ولو كانت
الطبيعة ليست قابلية للنبات حتى يقع متفتتة لها واما التوسط والحيات ثابتة ثابته لكانت حربية
عن الشيء والهرب لا يكون الا وان يكون هناك حارة متفتتة لها فقد اخففت الطبيعة لم يمتنع ترك
الحالة فلا يكون ايضا متفتتة نفس الطبيعة بما هي طبيعة وهذا لا يمتنع لها الوجود على اشتغال
تخلف المعلوم عن العلم اصلا بل خصوص الطبيعة العدمية الشور لا يمتنع لا متفتتة امر لا يمتنع للنبات
وامر يكون مبرها وطبي لا يمتنع امر خارجا عن توقف نيل المطلوب عليه فاذن قد بان لك

[illegible]

لا يثبت لزوم عدم اكتساب الوجوب من الوجوب لا بالذات ولا بالواسطة ويزيد عليه ان اقر ان
لا بد اذا حرك كفاية العدد المتعدد في غير انفسه ان ايقار فلو ان العدد عن الزيادة كلفه حركة
بحيث يكون كل جزء منها بعد الآخر فلا يلزم الزمان في ذلك مرجح ولا يحتاج الى غير ما ذكر من غير
الحركة فانهم ثم في كفاية فساد آخر هو ان المتعدد لا يحتاج بعد الوجوه فالعدد ان الحركة الزيادة
الكلية مع عدم لاقى لا رادة جريئة وهذا لعدم فاستمر وكذا لا رادة الكلية فليست عليه اقرار بغير
اقرار فلا يكتفى هذه في الحقيقة بل يحتاج الى اقرار فارجح موجب لوجود الحركة فيقول الكلام ان هذا اقرار
ثم ان الحقيقة لو كانت على ما ذكرنا في اجتماع اجزاء الحركة لو اذرفت الارادة عليه موجبة اذ رادة
كما ذكرنا في الحركة الطبيعية فتذكرتم ما ذكره لا وجه له على ما نزع ان الحركة مستقلة لا جزء فيها بالتفصيل
وذلك الاجزاء متاخرة عنها بحيث بانهم ولا بد لوجود هذه الحركة المتعدي في عدة حالات سلسلة
الارادة اذ كانت على ما كانت سلسلة التغيرات فلا بد ان يكون على ما نزع وادخل في ذلك
في ذلك عليه ولا يجوز ان لا يكون الاجزاء متاخرة عنها في الوجود ثم قد ينشأ اقراره بان الفعل هذه السلسلة
يجب ان يكون اجزاء الحركة بعضها على بعض ولو بالواسطة في اجزاءها حالات الحقيقة الطبيعية
هي العوارض في الحقيقة والمعلومة ان في عوارض الحركة وقد كان في عدة نفسها فليكن في معنى الزمان
في غير المتكلمين لا يطل في وجود الزمان في حاشية كذا في ذلك والعدد يحتاج ماله وما عليه ثم ان الكلام
لا يتوقف على ان غير اقرار لا بعد من اقرار فاستمع لا ينجلي عليك قال الشيخ في النسخة الثالثة
في الاشارات عند قد اثبات النفوس المتكلمة الارادية الكلية لا معب منه شيء فخص جري
فانه لا يخص منه جري دون جري آخر الالبس فخص لا محالة ثم قال وذكر ذلك في قطع المسئلة فيجعل
حدود جريته من اياها فيقدر بما كان ذلك فيجعل معطفا وربما كان محدودا بالوجود نحو ما نزع الحركة
المستمرة على الافعال وذلك لا يمنع الشخصية والحركة في الفعل كما لا يمنع في الحركة ويقتضي ان يخص
الارادة بشي جري حتى يكون الارادة الكلية قابلا في كل واحد وكل ولا يجب ان يخص جري في نفسه
ربما نقض ففما كليا من صفات كلفه فيما يجب ان يفعل ثم اعاد اقراره بما يستحقه من
والارادة متبعا فربما في النسخة الاربعة فيفت القوة الحركة الى حركات جريته بغيره في احواله لاجل

[illegible]

المتجولات بحيث يكون في المصطلحات والامثلة عن اسمائها ولا بحيث ان يكون الاستصحاب
كما قد عرفت ثم بين الشيخ بقوله يمثل هذا ما يخص به الفرق بين المادة الكلية والمادة
التي ليس لها المادة والارادة ان لا يكون لها شخص كغير هذه الامثلة فان المادة فاعلم
بخص من حيث كل كلمة المادة الكلية والارادة وجزئيتها الشخصية الى المصطلح الذي هو في الوجود
فصار كل ما به تميز على ان نرفع الحركة والارادة على المادة الكلية والجزئية الموصولة الى علم
في تامل في وجود حركات الارادة في علم ضرورة هذا وجوده الكلام لا بد عليه شي وبما يسيل
ولما لا يحدث ما تقدم الذي يظهر من ان لا بد عليه شي مما لا بد عليه شي باننا نعلم
انما قد في قوله لا يخفى على المتأمل في هذا المصطلح بان عدم جواز كون الفاعل باننا نحن كائن
عند ان لا بد من التعلق والتعلق في المقابل غير متعلق اصلا بل المقابل بحيث ان يكون باننا لانه موضوع
الحركة والموضوع بحيث فاعلم عند وجود الفرض كما قد بين ان لا بد من قبل فلا يحتاج في الصحيح والتعاطي الى
ثم انما غرائب فافهم قوله وانما في ارتفاع التقدم والتأخر في انما في ان الزمان عندكم هو ان
بالفهم انما في الذات فلو لم يكن متقسما لم يتصف بالتقدم والتأخر واذ لم يتصف بها
لم يتصف بها شي من الاشياء اصلا لانه اذا لم يتصف بالذات بالتقدم لم يتصف بالموضوع
بها ولا يتغير في انهم بان الزمان لا يمكن بوجود الارتفاع التقدم والتأخر في بين الاشياء
لانهم لا يقولون بانها تتأخر بها الزمان بل الذات بل عندكم الامور الموصولة بالتقدم والتأخر
متعلقة بالذات بلا واسط الزمان فلا يلزم عليهم ارتفاع التقدم والتأخر وسنبرر ما ذهب
فيما ذكره في صريح اننا قد قلنا اما عندنا طرفة الزمان انما على قول المتكلمين لا يمكن
ان يكون الا ان طرف الزمان لانهم يابون تركيب المراتب بالاجزاء الغير المتحركة ونكره ان
وجود الاطراف في ان يكون الا ان موجود عندهم ثم ينوه ان اخر قبلهم وجود ممتد موزع في
غير النفس فافهم ان يقال ان تألف الزمان من الالات خلف عند المتأخرين لوجود الزمان
فلا يمكن ان كان عند المتكلمين انما في المستقبل وما بعد زمان فلا يوجد في المتكلمين اصلا
فقال قوله ان الوجود المطلق اعلم من الوجود في الزمان اه فانه ثبت ان الوجود المطلق اعلم

ان المقدم من المتأخر اذا لم يكونا معبراً في اختيار ان المقدم العارض لا يجوز ان يكون المقدم
لانه عبارة عن مقدم لا يمكن تحته ان يخرج المتأخر عن المقدم وهذا معنى عارض لا يراى ان كان بالاشتراك
ومعبراً بالعرض فاجزاء الزمان لا يحتاج في عود من المقدم اليها الى زمان لا يخرج من كل جزء من اجزاء
الزمان الى نفس القبلة لا يفتقر الى ان كل جزء من كل قبلة من اقسامها لا يمكن لا يفتقر الى اقسامها
بل انفسها مع كون القبلة واحدة من كون نفس القبلة قد رتب اليها في نفس المقدم واما ما ذكرناه من ان
نفس الاقسام لا يكون المقصود من مقدار نفس المقدم والعارض والاطراف الاقسام على انفسها
من ان كانا في نفس المقدم فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود ان كانا في نفس المقدم فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود
انه يقصد ان المقدم بعض المتأخر على انفسها فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود ان كانا في نفس المقدم فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود
وكل ذلك ان كان لا يلزم ذلك وان كان لا يلزم ذلك وان كان لا يلزم ذلك وان كان لا يلزم ذلك وان كان لا يلزم ذلك
بان اجزاء الزمان عبارة عن بعض جزء واحد هو بانها الشبهة حاصل اجزاء ان يكون بعض اجزاء
الزمان على بعض المتأخر فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود ان كانا في نفس المقدم فكل واحد منهما قد رتب اليه وجود
يقصد ما قاله المحقق في رتبة الله تعالى ان الزمان لا يقصد له سوى المبدأ والنهاية والاعتدال
ان يجمع وقت الاجزاء في تلك الاجزاء الى المقدم والمتأخر لا يكتفي بالاجزاء في رتبة الله تعالى
فقد رتب بعض من ذلك المقصود ولا يفتقر المقدم والمتأخر الى اجزاء من ذلك المقصود ولا يفتقر المقدم والمتأخر الى اجزاء من ذلك المقصود
فقد رتب بعض من ذلك المقصود ولا يفتقر المقدم والمتأخر الى اجزاء من ذلك المقصود ولا يفتقر المقدم والمتأخر الى اجزاء من ذلك المقصود
والاخر بانها في الكلام في ان لم يفتقر هذه الاجزاء الى المقدم والمتأخر لا يكتفي بالاجزاء في رتبة الله تعالى
لا يحصل بدون ذلك مما حصل السؤال انه لم كان هذا او هذا ويرد عليه ان هذه الاجزاء من اجزاء الزمان
التي قد رتب اليها في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى
الاولى في الكلام منوط خلاصة بعد حرف التكرار والافعال التي تليها في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى
اولا منها في كلام اختلاف كل جزء بالهبة والافعال ان يكون المقدم متأخراً واما ما عارضه في رتبة الله تعالى
فهذا المعنى في رتبة الله تعالى في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى
ما في رتبة الله تعالى في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى او من الزمان في رتبة الله تعالى

الشخص هو ما وصفه انساني او انعامي مابين وعلى الاول فلهذا ما نفس الهيئة في الشخص او وصف
 انعامي او انساني فاذا كان الاخرين فاما كان احد الشقيين الاخرين فلهذا ان يكون او خالف انهما
 او امور مماثلة غير متماثلة كبر الاخرين لان هذا وصف او هو له مابين لما كان الشخص والشخص كل واحد
 الشخص في ذاته لم يكن كونه من الشخص محدودا جزاء ذلك لاجزاء غير ممتدة الى واحد لا يمكن فيه
 للحد فكل ذلك هو الشخص الممتدة الى الممتدة مثل هذه الكثرة لا يكون ولا في ضمن متصل بان
 يكون الكثرة في الاجزاء بالقوة واما تلك الاجزاء غير متماثلة بالفعل فلا يكون الشخص بها
 متماثلة بالفعل بل يكون في ذات مثل الاجزاء ثم يكون هذا الشخص نشاطا القليلة والقلة فلهذا
 قد ازم وجود متصلة متصل من ان الزمان او مابين له ويكون هو بات اجزاءه نشاطا القليلة والقلة
 مما يكون في تلك الهويات المتوافقة بالحقيقة لكونها اجزاء من موصوف متصل فكون في هذا المتصل العارض
 ان المابين هو الزمان لا نعلم معنى به الا المتصل الذي يكون في اجزاء قبل وبعد بحيث ان الكلام فيه
 كما لكلام في الزمان فيلزم التسلسل في هذه المتصلة وانت لا بد عليك ان هذا الكلام مني على ان الشخص
 امر زائد بحصل الشخص به فالشخص ما يجمع الهيئة والشخص الموجود في الخارج بوجوده في مجاز كل منها
 عن الاخر او نفس الموجود في حيث انه موجود في سبب الاخر كذلك لانه قد حقق في محله ان الهيئة
 في الشخص في حيث انما هو موجودات من دون ان يتم اليه شئ او بقاؤه فاذا جاز بحصل الهيئة الشخصية
 في دون زيادة اخرى مابين او متبع مرتب عليها الحكماء ومن جعلها القليلة والتعدي على المتحد فلهذا
 في الوجه نفسه شخص وما به القليلة والمتحد فزخر اخر من شخص اخر وما به التعدي والمتحال ان غير متين
 فانه ان جاز هذا جاز ان يقال انه ليس شئ فاما نقول في كل شئين من نوع واحد ان انما جاز
 في دون وجود عارض او ابرز زائد على بانفسها في الحاء الموجودات فالاشفاق كما حقق في موضوع
 يكر بانفسها في الحاء الموجودات لا سبيل الى وجود الكليات الطبيعة الا بالقول بهذا هو ما ينبغي اليه
 قوله ان كانت في الهيئة والمحل ان الهيئة لا كانت مشتركة لا تغير متماثلة الا بزيادة ما به الى زيادة
 فغير ان الطابع نفسه ما به الا مشتركة وما به الاعتبار ان الحقيقة الشخصية غير متماثلة على الطبيعة
 بل بنفسها فلهذا كما حقق في موضوع المتحد والمحل فليس الشخصية بل من لانها لان المحل قابل

[illegible]

لا سبيل لوجود الأشياء ويكون محقق كل شخص جارية عن بعض الخاص ويكون المهمات والكليات غير ثابتة
 فموضوع الأشخاص لأن نسبة البعض إلى الهيئة الكلية لا يبلغ أصلا لا بالانضمام ولا بالانفراج كما يجب في
 الواقع ضرورة من حيث الوجود والتمتع بالجوهر الشيء الذي يمتنع به المستقل فخرج المراتب فاذن الأجزاء المتوحد
 في المتوحد ويراد بها الأشخاص مما يمتنع بكونها متوحدتها فليس لها فاذن لا بد من توحيدها في الفعل بين
 الأشخاص المختلف بالحقبة التي هي التبعي فاذن اتفاق بعض الأجزاء الزمان بالقدم والبعض بالآخر
 ولا يبرر عليه ما ذكره فلا شك في هذا فإنه الكلام في هذا المقام فلا بد من توحيد غير الفعل المتوحد
 كحدث بعد ذلك الزمان له والحق في الجواب أن الزمان متصل واحد فلهذا ذهب إلى متصل
 واحد لكن لا جزاءه في الأجزاء هي متصلة بالقدم والآخر فليس الأمر على ما ذهبوا إليه في ذلك
 الجزاء في الكلام ولا يتبع من وجوبه ضرورة أصلا ولا قوله وإنما يجب الوجود والعدم فانه معار
 بعضها في بعض بالقدم والآخر في غاية السخا فاذن الكلام في موضوع المتقدم فالأجزاء بالقدم
 والآخر كيف يتبع منها ولا لا فبما يقرب والبعيد منها بوجوب الوجود كونه فلا يتبع لأن هذا لعدم والآخر
 بالترتيب والكلام في التقدم والآخر في الزمن لا يمكن أن يكون التقدم بحيث هذا التقدم فانه لا المتأخر
 بهذا التأخر فلهذا معروض التقدم والآخر في الزمن لا يمكن أن يكون التقدم ولا بد من التبعي في الأجزاء
 في الأشخاص معروض الشخص ليس الهيئة بنفسها فلهذا في حقيقة مستقلة فلا بد من الزيادة في وصف
 فخرج أو وصف من المبادئ إلى آخر ما ذكر في المهمات قوله ولا بعد أن يتبين أن هذا ثابت كونه
 في هذا يجب فان عدم متبني كونه على بعض الأشخاص بوجوبه معارضة الأجزاء الزمان بالعرض والكلام
 في التقدم والآخر المتأخر في الأجزاء الزمان وانما جازا في فلا يتبع هذا لا فبما في تقدم قوله المحل الذي
 أن المقول في الزمان غاية عدم الأشياء بعضها على بعض بأن يكون الأشياء معروضة التقدم والآخر
 بالعرض ويكون متوحدتها في الأجزاء الزمان في فعلها في الزمان لا يمكن وجودها لانه
 لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة والحركة فلا يوجد في الموجود عن المادة والحركة فلا يتبع الجود
 بالعرض أن ذلك باطل لأن الباري بالجد بعد في عبادة قبل كل حادث عند عدم كل
 كل حادث عند وجوده وبعد كل حادث عند عدمه الا في قوله والجواب أن نسبة الباري

آه ملخصه ان المقول في الزمان ص

[illegible]

[illegible]

او ليس كذلك وقد فطره فغير ان الوجود اذا خرج من الوجود فلم يبق الا اثبات الحق كلف
 حكمه ان لم يكن ثم كان بل ليس الحكم الا بالعدم والوجود لا يمكن ان كان معدوما ثم صار موجودا واما
 قوله في ان هذا العدم والعدم الوجود بمرقطة حكمها شيطاني وجميع الالفاظ على تلوها لم يبق الحكم
 فانه برز العدم لا يكون في طرف العدم وليس هناك اعتداد ولا محيل ولا موجود بل ثابت حق
 فلا يمكن برز العدم وقام الوجود بل نعم لو كان الوجود لو متوجها بوجه ذلك كما برز في جميع
 مكانه ويقوم بوجه اخر فان الوجود الزماني بوجه ذلك لانه كان جسم هناك في احد جزئيه ثم
 برز في زمان في زمان وقام بوجه واما عدم البناء هذا تقدم للعقول لانه لا يسئل عما هو
 واما تقدم الجاهل على حيله على هذا الحادث ففقد المتكلمين مسلم به انما يمكن ان تقدم ففقد
 طرف من الواقع والجاهل موجود في عدم الحادث وفي طرف اخر في وجوده واما الفلاسفة فيقولون
 تقدم الجاهل على هذا الحادث لان الحادث ثم دهر في موجود في زمانه اذ لا دهر او انما الجاهل على
 تقدم بالعلية او بالبطح والعدم الذي يجعل الحادث عشرين عشرين زمانية فاعلى وارفت قولنا شوقيه
 واما ان يفرق بين الفلاسفة فيقولون من يجهل باطل لانه كان الكائنات كلها موجودة في الدهر
 في فرقها معاد ليس الدهر عبارة الا على حان الواقع فالحكم ما عود التعاقب بين الحوادث كلها
 خلاف الواقع واما استعماله في هذا الجمله ان الفردية فافهم بان في الحوادث الزمانية تجدو تعاقب
 فهذا الجهد في طرف هو ان الزمان ليس يتقبل حادث عن زمانه وجميع زمانه موجود في حاضره
 في دون اخبار المختبر فلا تجدو اصلا بل لها ثبات فحت هذا خلاف الفردية ادنى الدهر في الدهر ففقد
 فافهم هو المطلوب وبعبارة اخرى ان لا تلك انما الزمان يمر على الزمانات بان يكون الزمان
 اولاً في زمان ثم بعد ذلك يكون في زمان اخر وهذا فردية في هذا المرد واما بان تحرك الزمان
 عن زمانه ففهم ان زمانا اخر او تتخل الزمان عن زمانه في الزمان الاخر علة ففهم ان الزمان
 كلها باطله لان الزمان ليس في الحركة ولا هو نحو كما واما بان تقدم الزمان الذي كان الزمان
 موجود في زمان اخر ففهم ففهم ان الزمان في الدهر في الدهر ففهم ان الزمان في الدهر في الدهر
 موجود في طرف سوي الواقع ففهم ان الزمان في الدهر في الدهر ففهم ان الزمان في الدهر في الدهر

اعلم ان بالجلد لو كان الامر كما زعموا لزم ان يكون نسبة الزمان الى عمره نسبة المفاضلة وليس كذلك
فانهم من سبيل اخر القبة لا يمكن ان يكون الفعل موجودا لم يكن الفعل موجودا ثم جبروا ذلك
موجودا وكذا السبعة القابلة لهما بل تعجب بها الاشياء المتعددة موجودة في نفس الامر على ان دون اعتبار
المعبر ولا تعجب بها في دون اعتبار المعبر بل بها اختراجهان وانما في باطل بالضرورة وح لا حاجة الى
الزمان المتغير القادر بالذات على سبيل انيانية اصله لان المعقول من الزمان ما يكون موجودا في
والقبة بالذات واد كاجان في الاخر احاطت فلا مخرج لها بالذات اعلم بل المرددة لها
ليست الا في الاختراع فالحق هو الشئ الاول فاذا في بعض الاشياء الموجودة في دون اعتبار المعبر
والامر كعدمه في نفسه في دون اعتبار المعبر فيم يصرح بوجوده في حد نفسه لزم في الامر كعدمه في
عدمه ثم وجوده عدم لان الامر ليس الا بوجوده في نفسه في دون اعتبار المعبر فبطل ما يزعمون ان الامر
ليس الا بغيره ولا يتصور فيه التعاقب فانهم من سبيل اخر لو كان الزمان بانه مع ما فيه مستبعد في
موجودا في نفس الامر الا في حد نفسه في دون اعتبار المعبر في دون مجده و تعاقب كما زعموا لان كان فرق بين
وجود الزمان ووجود تعاقب العارضة فيكون كل جبره موجودا في حد نفسه المكان قابلا من حد جبره في
القدم العارض لا جبراه الى تقدم اني لانه لا وقت ولا طوف في اجزاء الزمان في جميع تلك التعاقبات
والكم بها فصار من الاعا لغير مطابق بالامر في نفسه في دون اعتبار المعبر فاذا في التقدم بين اجزائه قد
الى التقدم اني فيمكن ان يجر التقدم متاخر والمتاخر متقدما هو فاذا في الزمان موجودا في الامر اني في نفسه
في دون اعتبار المعبر في حد نفسه في سبيل اخر لو كان جميع الحوادث بحيث لا يند على حادث
فان الامر في حد نفسه في دون اعتبار المعبر على سبيل التعاقب اني فاذا في كذب الحكم بالعدم ففقه لان الامر
تقصيات بسببها مجمع في وجود الذي فيه عدمه في نفسه والحادث على جميع لا يمكن الزيادة عليه
لاني الامر ولا في الزمان لان الزمان في ما فيه قد خرج الى الفخلة هذه باطل بالضرورة وكيف ولا يلزم
ح ان لا يقدري انفعال بل سلطنة على الجاه الزايد على ما خرج الى الفخلة تعالى الامر تعالى على الجبر
و يلزم ان لا يكون في المادة الاولى استنادا في خروج من حرم حقا في ذلك من القاسم فيقف
بعض الاعا لم حجب العدة الوثقي هذا مستلزم لحد البسط فلهذا لا يند مات الادنى ان وجوب

زائلات في الواقع انهما ماذون ثم الوجود للذات لا بطلان الزمان في سقوط الجواب فان حقيقة الزمان
ما يكون في معدن الحقيقة الاشياء وبعدها فيها هذا المعنى فلو كان هذا الامر موجودا لكان في حقيقة بالادلة فلا يوجد
القبلة في الحقيقة في الواقع ثابت وهو باطل لان اعتبارها محل محبة كان قبل الكائن من عدم وجوده
وبعد من عدمه زوار ذلك ان يقول في توجيه قول القائل ان القائل لا يكون ان القائل هو نفسه
المختلف في الواقع لكن لا يتم ان حاصل القبلات والاعتبارات هو الزمان وهو متحد في حد ذاته في
القبلة متحد في ذاته لان الوجود ونفسه في ذاته في حد ذاته فواضح كانه امر متحد كان موجودا بالامر
كل جزئها في حد ذاته في دون اعتبار المميز فاذا وجد جزئ في الزمان في حد ذاته ثم وجد جزئ آخر في حد
ذلك على انهما في الواقع في دون اعتبار المميز ففهم ان الاما كان موجودا في حد نفسه في دون
اعتبار المميز والمستقبل يكون في حد ذاته في دون اعتبار المميز وكذا الزمانات المتحد بالزمان ففهم
فهم في على اكل انما موجودة الوجود مطلق في دون اعتبار خصوص من هو من الواقع ففهم ان اعتبار
وجودها في حد ذاته ونفسها على انهما في الواقع والآخر انما موجودة ولا يميز وجودها انما كان
او يكون بل انما نفس الوجود فالوجود في نفسه بالاعتبار الثاني هو الوجود في الوجود الاول فاذا ثبت
الثبوت الى المميزان بوجه ان كانت بينهما في الوجود والآخر هو المميز المميز واما الثبوت ففهم
وجودها في حد ذاته بوجه وجودها في الوجود الاول ففهم ان نسبة بالمعنى المحقق في الوجود والمميزان مختلفان
في ساج الحقيقة كما لا يخفى وهذا وجه وجوه لا يتوقف على ان التبع لكن يبقى عليه انه كما يتحقق في الترتيب
والمميزان نسبة المميز على ما ذكره بوجه نسبة القدر اليه والمميز والمميز الثاني واسطه بينهما لان الترتيب
موجود في حد ذاته ونفسه في الواقع والمميزان في حد ذاته في الواقع ففهم ان يكون عددها في الواقع وجود
الثبوتات ففهم ان الثبوتات متحدة في المميز للوجود وبطلان عدم ففهم ان يكون معاني هذا الوجود
العدم في الواقع ففهم ان يكون المميز والمميز الثاني بيا لا يافهم في القبلية والبعدي والمميز الثاني
ما قبله كما كانت ففهم ان يكون الاتصال في غير الفاعل في كون عدم لا يوافي في الواقع ففهم ان
الوجود في غير الفاعل في كون الوجود الفاعل ففهم ان يكون الفاعل لا كانت متحدة في حد ذاته ففهم
الذي هو موجود في حد ذاته في حد ذاته ففهم ان يكون كل جزئ في حد ذاته في الواقع في دون

و هذا آخر من الوجوه خارجة عن الوجود العارض للخاصات العامة و ان قال

ح ١

في رد من ان يخلع بالانتماء الى الوجود في الواقع في ظرف نفسه المعدم انه لا يسجد في ظرف من دون
تخلل امرتها المستحيل انما المستحيل ان قال الوجود بالمعدم المحض لا يمكن ان يوجد بعد هذا المعدم
معار بالوجود الاول بحيث يكون ابتداء عدم الاول مع ابتداء وجوده ولا يكون عدم الاول
ناحلا بين هذا في وبين الاول في ذاته الكلام من قبل الفلاسفة في هذا المقام لكن فهم عروضا للعدم
بين الامر بين الذي احد ما هو وجوده الاخر معدوم في الواقع في صفة ذلك عدمه و اختيارا لا غيرا الا ان
لما قال في انفسها كوجود كل منها من وجود اخر بل وجود كل من عدمه الاخر و المعدم كل عند وجود
الاخر اصعب كان يعني ثم الجواب ان الوجود المذكور في الشرح لا يتبعه و لا يمكن ان يكون الا في
عدم الزمان ان يظهر في هذا انهم لم يعمروا ان الزمان لا يغير انما هو من عدمه و انما هو واجب بالذات في هذا
من على تباين حاققهم و اطرا ب ان استعماله خاص في المعدم انه يعني ان الواجب يستحيل
عليه جميع انحاء الاعداد و انما ان استعماله عليه خاص في المعدم هو المعدم المسبق او اللاتمام و لا يستحيل
عليه المعدم في الواقع ما لا يوجد و لا يصلح بل العدم مستحلا اصلا و اما ان استعماله في سبقة على
الوجود او طرفة فاهم ثم هنا شك هو ان استعماله المسمى بالواجب و واجب الزمان و كذا استعماله المسمى
باللازم و واجب الزمان لا يثبت في احد الحقيقيات ان كان متباينا بالذات كان المنقضى الاخر واجبا
بالذات و الواجب ان ينقض و لعدم السبب لا الزمان و يمكن ان ينقض في المسمى بالسبب بالمتغير
بصف السبب و استمرار المعدم فالزمان اخص من النقص فلا يلزم من استعمال المسمى بالسبب و واجب
الاخص من النقص و كذا و كذا في المسمى بالسبب في الحقيقة فاهم ثم لا يتبع في حيث
ذات الزمان بغيره فلي هذا الى ان الغلبة بعدية العارضان الاشياء المتغيرة بآثارها
بالذات من وسط في العود في غير ما بالذات بل كم فروات الزمان بافضل و هذا كما يرى
عند من في الزمان و الله انما يميز ان الاقرب منه من جهة مطالعة الاحكام الفلسفية هو واجب
الاطلاق لان هذا المذهب من عندنا و في حقه لانه رتبة الله تعالى ان الزمان امر
موجود لا وجود في خارج فخلا عن ان يكون مجردا بل هو رتبة الله تعالى فيكون المجرى
الغلبة فاهم و فضل هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر خلاصة بغيرها استمراره في

متعلق بالحرکه - المعنى هو انما يتغير في ذاته والحرکه لا يكون الا ماديا لا نهائيا لا يتغير الا بتغير
فيه المتغير فانما ان متعلق بالمادة بنوعه الحرکه فلا يكون جوهريا فاعلم ان بالامر المتغير لا نهائيا والحرکه و
الاشارة في قوله مثل هذا الى هذا المتغير انه في الحرکه والشيء في ذاته لا يكون هذا الحاصل ان
وجود الزمان على سبيل حدوث الاخرى ومثل هذا يكون ماديا لان كل حادث سبقي مادة حتى يرد
عليه ان الزمان متصل بغيره والاخرى متوحد في احتياج الحادث الى المادة على ما سأل صاحبنا في حقل
الامكان وحاصل المكان اجزاء المتصل يجوز ان يكون نفس المتصل في نفسه ليسم احكام الى المادة بخلاف
مكان المادة الجوهري جوهريا في المكان والوضوح والاشارة كما جرت العادة في الاشياء فاعلم
لو لم يكن معنى الوجوه فيكون متقدما ومما قبله ذات له صاحب هذا المذهب يرى ان الاشياء
المعبرة بنصف بالتقدم وان فراد ذات هذه العبرة لا يكتفي في البطل قوله وان ظهر ان يقال في البطل
ان الترتيب الوجودي في الزمان غير انكم انما انما المتصل المتصف بجزءه او بجزء بالتقدم وان فر
بالذات والجوهر المتعارف الذي علم به ليس بهذه الصفة في الفرقه سمعه باسم الزمان لا يحسن في
فائدة المقام بل يرجع حاصل قولكم الى معنى وجود الزمان وسبيل بلح المقام على وجوده ان تحت
قائل ووجه من جعل الزمان حجابا انه ان زعم صاحب هذا المذهب ان الحقيقة الكلية الغير المتناهية
جسم فهو حوزة البطلان وان اكره الكلية الغير المتناهية المقامه للذات وانما ذات بالذات ووجه
جسمة تلك بالزمان فلا مسحة في النسبية وبطلان الكثرة الوجودية الحقيقة الزمانية بالذات لا بل المقام على
وجه حقيقة ذلك وانما من جعل الزمان نفس الحرکه او العلم ان الحرکه عند صاحب هذا المذهب
ذات بتقدم وانما بالذات وسبب الكلام في ذات والذات في ومنها ان الزمان وجوده
اعلم ان الحرکه اعتبار بين اعتباراتها متعلقه بمتعلقه واعتباراتها مقدار وجوده واعتبارها
وهي بهذا الاعتبار باعتبارها بالزمان عندكم والماخوذ في حرکه الحرکه هو هذا الاعتبار عندكم فلا يخفى
ما ذكره ان حقيقته ان الشيء اذا كان متحركا وجعل شيئا فاذا صار موجودا في نفسه
بنسبة في نفسه وبعد بين الاشياء بحيث يكون القبل لوجوده او لما يكون اللاحق لوجوده ولا يمكن وجود
اللاحق لوجوده القبل فيبقى هذه القضية بين الاشياء ليست في معنى وجوده بغيرها

معروف بها ما ان كانت كما ذكره الله وليست دون عقبة لعدم الحادث على وجهه على ان الحادث
 مسبوقا بغيره كما ذكر الشيخ في القواعد الخمس في الاسرار ووجب ان في المبدأ المطرد وعلى تقدير
 اطلاق المبدأ قد اورد عليهم انك لا تقول ان العقبة التي يجرى بها العقل والبعد بين ان يكونا معا في
 حصول التعرّف اذ هو اعم من الذي يجرى الزمان بالذات ويتوقف به الزمانيات باعرض ففهمنا
 باعتبار الزمان وتوابعها من غير ان يقع في الواقع في الزمانيات وانما يكون بحيث السرد والامر
 فمطلق العقبة التي بعد العقل والبعد عن الاجتماع فانما يكون في التحقيق حاصل بالفعل لا هو قبل في دون
 ان يكون حاصل لا هو بعد ففهمنا الامر لا يكون حاصل لا هو بعد الا ويكون قد حصل لا هو قبل فالحال
 بحيث يجعل بينهما بالذات بعد من حدود المنة بالذات كانت العقبة زمانية والى كانت وحيث
 وسرعة فلا يجرى التمسك بمطلق العقبة والبعدية الا تفكك كين على اية الزمان وانت لا يذبح عليك
 ان التعرّف العقبة مشاهدة بان مطلق العقبة على وجه التفكك لا يتصور الا بالمنة او يكون
 في احد طرفي العقل وعدم البعد في الطرف الاخر وجه البعد ولا يعرفه وكان الا بهذا الوجه
 او ليس اذ اخرج الامتداد والتميز والنظم من البين لا يبقى الحكم الا بان العقل في عالم التعرّف
 والبعد ليس محققا وليس محققا ولا يتصور الحكم بانه كان البعد لم يتم حار موجود او بطل النسبة
 وهذا اظهر منه من فونة العقلية ليست مسوقة ثم قال هذا المنة في التمسك على وجود الزمان
 ليس محققا الجواب لو موجود او عدمه ليس ايضا بحيث يقع للعقل معونة او هم ان يتصور
 مرور امر ممتدة بينها ففهمنا كل منها بجزء معين منه فهذا هو من العقبة والبعدية وان الوجه
 هو عدم ما يلازم وجوده او بما يمتد فان اياها في معينة بينها علاقة التقدم والآخر
 فاذن ليس به من ان يكون لها معروف بالذات هو بالنسبة بالزمان ثم اورد على
 نفسه ان التعرّف بالعقبة والبعدية على هذا الاسلوب يفهم التقدم بالامر المنة هو الزمان
 فلهذا السبيل في بيان نفسه ثم اجاب بان من هذه حال الطرقات يعطى التقدم
 بها بين على وجه يفهم الوجه الالهي للامر المنة ففهم ذلك وريد الى اثبات الوجه البغي
 للزمان بالمنة او بر السريان بالعقبة والبعدية المستلزمين للمنة الالهي عرفان المستقرات

الغنية من العلم من حيث حالها من الاعيان قبلهم ان يكون لموجوداتها وجود عيني وهو اما نفس الزمان الا
راسمه وانتم لا تميزه عليكم ان ما ذكره تكونه محقق لان توهم تحليل المنة مطلقا لا يقع في اشياء
الزمان على زعم لان هذا هو توهم تحقيق في القبلة السرمية والبعيدة الدهرية انه يزعم ان ذلك
هو توهم من الاكاذيب الباطلة فيزعمون ان توهم المنة يجوز ان يكون من الاغاليط بينما انهم قالوا
يلزم ان يدعى ان القبلة والبعيدة المتحققين في حد رتبة تجنيس الامر فقد جاء الدور وتبين
الزمان نفسه لان المطلوب من هذا البيان كما صرح هو وجوده بنفسه او راسه فافهم فانه في محله
عن زعم الدور هو ان تثبت تعليلات ومعدات من زعمه وجعل بان شأبه حال الحوادث
يقضي بان جادونا يكون قبل وحادونا يكون بعدهم هذا البعد يكون قبل باليسيرة الى آخره فانتم هكذا
فقد تحقق تعليلات ومعدات من زعمه ولا يمكن ان يكون بحسب الدور والسرمد لا تقاها الى الامتداد
الذي ابا بيان عنها وما لا طبع في تقدم السرمية والناظر الدهري فلا بد ان يكون لها مورد في
المنة ولربما حدث تلك الحوادث كالحاصلات منها بل امر اخر فصل الامور بنفسه او راسمه وهو ان
هذا غاية ما يمكن ان يقال في الخط فوضع منه به كل من يقر عليه منع اقتضاء التعليلات والمعدات المتضمنة
مورد خارج الحوادث في حاق الواقع والامر اذا يجوز ان يكون هذه التعليلات والسرمد وبجمل الامتداد
بينها من جهة الالف بالمنة ولم لا يجوز ان يكون حادث قبل حادث ثان وثالث ويكونان
متاخرين عنه ويكون هو عيني من غير ان يوجب هذا الثاني بان يقع وجوده خبر عدمه وبطل عدمه
وحدثت معية الحوادث الاول موجودا في قبلة وقوع هذه المعية في خبر القبلة فيعلم ان ما تحقق
على الثاني فاذا وجد وقع وجوده خبر عدمه وحدثت معية لها خبر قبلة عليها في دون توهم
الامتداد وحلا ونجل الامتداد من جهة الالف بالمنة است كما يقول في القبلة الواحدة السرمية
ان القبلة كان مع عدم البعد في حاق الواقع ثم اذا وجد البعد وقع وجوده خبر عدمه وحدثت
معية له وقع خبر قبلة من دون الامتداد وبكمكان في نجل الامتداد ههنا من جهة الالف بالمنة
وما يقول في بيان وجوب الامتداد في تعليلات المتضمنة من ان اذا تقدم على ت رب
على ح فانه كان موجودا وب وجود معدوماني فاذا وجد ب خارج وجوب ب وج

[illegible]

واحد يكون قبل والآخر بعد فلهذا يكون في بعض منها قبل وبعض منها بعد وليس هذه الامور وفتي
لا في التعدادات والاشياء التي لا يكون لها غير متناهية على سبيل التقدم والتأخر فثبت ان يكون
المعروض بالذات هذه التعدادات المتناهية متناهية في هذا المقدم كما في تلك التعدادات المتناهية او
بالمعروض وعلى الثاني لا بد من الاشياء الى ما هو كم بالذات ثم هو غير فار بالذات والاولا كان
معرضا للتقدم والتأخر بالذات ثم يقول عروض القليلة والعديدة لها اما بعد ولا على بل هو ثابت
الا حقا بعد حدوثه على الجاهل كافي من الاتصاف بالتقدم والتأخر وعلى الاول فالاولا
بالعدم ليس هي اقل من التعدادات المتناهية المتناهية في الوجود والزم اجتماع المقدم
والمتأخر بل على كل منها متناهية على الاخر غير متناهية في اجزاءها الكمية الغير المتناهية غير متناهية وغير متناهية
الى الابد فلا يلزم ان يكون اصل التعدادات والتأخرات ايضا غير متناهية على هذا الشيء ولا يمكن
وجود غير المتناهية على هذا الشيء الثاني فمن متصل واحد يكون هذه العلة اجزاء ومجموعه لا تقدم
وجود متصل اخر غير فار بالذات بحيث كل جزء منها بالتقدم والتأخر بالذات ثم يقول ان كان
اتصاف اجزائه بالتقدم والتأخر متناهية في الكلام اليه وهكذا ولا تسلسل فثبت الى متصل غير فار
الذات يكون اجزائه متناهية في دون علة وبالجملة يلزم وجوبكم متصل غير متناهية في اجزائه بالتقدم
والمتأخر بالنظر الى هو بانها في دون تامة في العرض وبلا واسطة في الثبوت وهو الحق بالذات
هذا غاية تقرير المقام وانتم لا تدرى عليكم انه مسلم انه لا بد للقلبيات والعديدات
في المعروض بالذات لكن لا يلزم ان المعروض لقلبيات جميع الاشياء وعديداتها واما هذه
بل المعروض بالذات لتلك القلبيات والعديدات فذوات الاشياء التي يكون
فقدما على التي يكون متأخرة فالشيء القليل متصف بالقلة بالذات والشيء العدي بالعديد بالذات
فالذات هذه الاشياء دقيقات فالمتصف بقلبياتها وعديداتها تلك الدقيقات
والذات امور متناهية كاجزاء الحركات فالمتصف بالذات لقلبياتها وعديداتها
انفس تلك المتصلات فلا يحتاج في اتصاف القلبيات والعديدات الى امر سيج بالزمان
ثم ان علة الاتصاف بهذه القلبيات والعديدات تعلق ارادة البارئ في افعال

انفعال محبة بوجودها على هذا النمط على وفق علمه بالنظام الماتم بل لا يمكن ان لا يكون وجود
 العالم الا على هذا النمط وان كانت اجزاء الحركة بالقبليات والبعديات بدواها بمغز ان اجزاء
 الحركة يستعمل عليها في الوجود الا على هذا النمط ويستعمل عليها بالاعتبار بالذات فلا يحتاج الى الجاهل الا في
 هذا المكن من الوجود فخلق على هذا النحو في المكان وجود ما خلق الارادة لوجوده على هذا النمط
 فوجدت كذلك محبة مقدرة على بعض ما قالوا ان ما سوى اجزاء الزمان موصوفة بالتقدم والتأخر
 بالعرض بواسطة المخادنة لاجزاء الزمان بان يكون تقدما بها وتأخرا بها نسبة الى تلك الاشياء
 بالعرض لان المتقدم منها يكون متأخرا عند المقارنة بخلاف متأخر الزمان فيقول كيف لا يرضى به
 في الوجود ان يحجز ضرورة المتقدم متأخرا لا بدل على الانصاف بالعرض كما ان الا بالمتوسط كمن
 ما برز ان ان انفاذ بالحرارة والبرودة كلها بالذات فافهم في انهم يزعمون ان انفاذ الحركة بالتقدم
 وانما لم يلبس ان ذلك لم يبرهن في وجوده ان نصفها بالذات لكون اجزاء الحركة متضعة بالعرض وهو الزمان
 قلنا ان ينظر في ذلك فيقول شيئا ذلك بوجوده على الاول ان اجزاء الحركة اذا انصفها بالذات
 لكائنات الحركة كما مقدار بالذات فليزمن ان يتغير بها المتحرك لان عروض كم موضوع بوجه بقدرة به
 والمتحرك كات لا يتغير بالحوادث هذا في ادنى فهمهم وهو ليس بشئ لان يتغير موضوع الحكم بالكم مطلقا
 منزع من ادنى فعلية هو بغيره بغيره بالبيان في هذا لان عروض الحركة ليس الا عرضا متناظرا على
 موضوع واحد وليس عرضها بان العرض كل جزء منها يخرج من العروض وهذا هو العرض لا يتقضي
 ان يكون بغيره ككل جزء من الموضوع جزئيا في هذا المعنى فلا يلزم ان يتغير به كيف يسلم لهم وجود
 الزمان انما انما بالذات فلو كانت هذه بغيره او الزمان مع انها فافهم بالمتحرك ولا يتغير
 المتحرك بها هو لا فرق بين قيام المقدار بالعرض والمقدار بالذات في هذا الحكم الا نرى ان الهوى
 مقدرة بمقدار الصورة الجسمية تكون الجسمية الحاكمة بينهما مقدرة بمقدار ما يعينه دون به من كون الجسم
 فاذ ان كانت جميع الاجزاء فلا يتغير بمقدار الحركة لان مقدارها انما عرض لها في جهة عدم التغير بمقدار
 الهوى والجسمية المقدرة بالمقدار انما هي عذر لنا عند كون الحركة مقدارها بالذات فكل
 الوجه الثاني ان الحركة ليست كما بالذات بل هي ممكنة فلا يكون لها فصد وانها اجزاء نصف بالتقدم